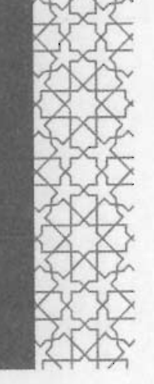
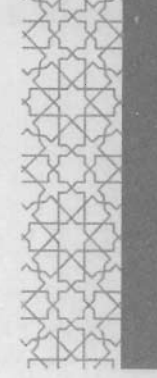
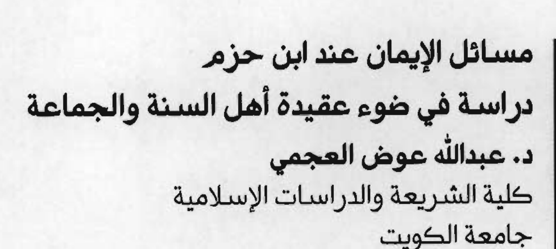


# مسائل الإيمان عند ابن حزم

## دراسة في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة

د. عبدالله عوض العجمي
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الكويت





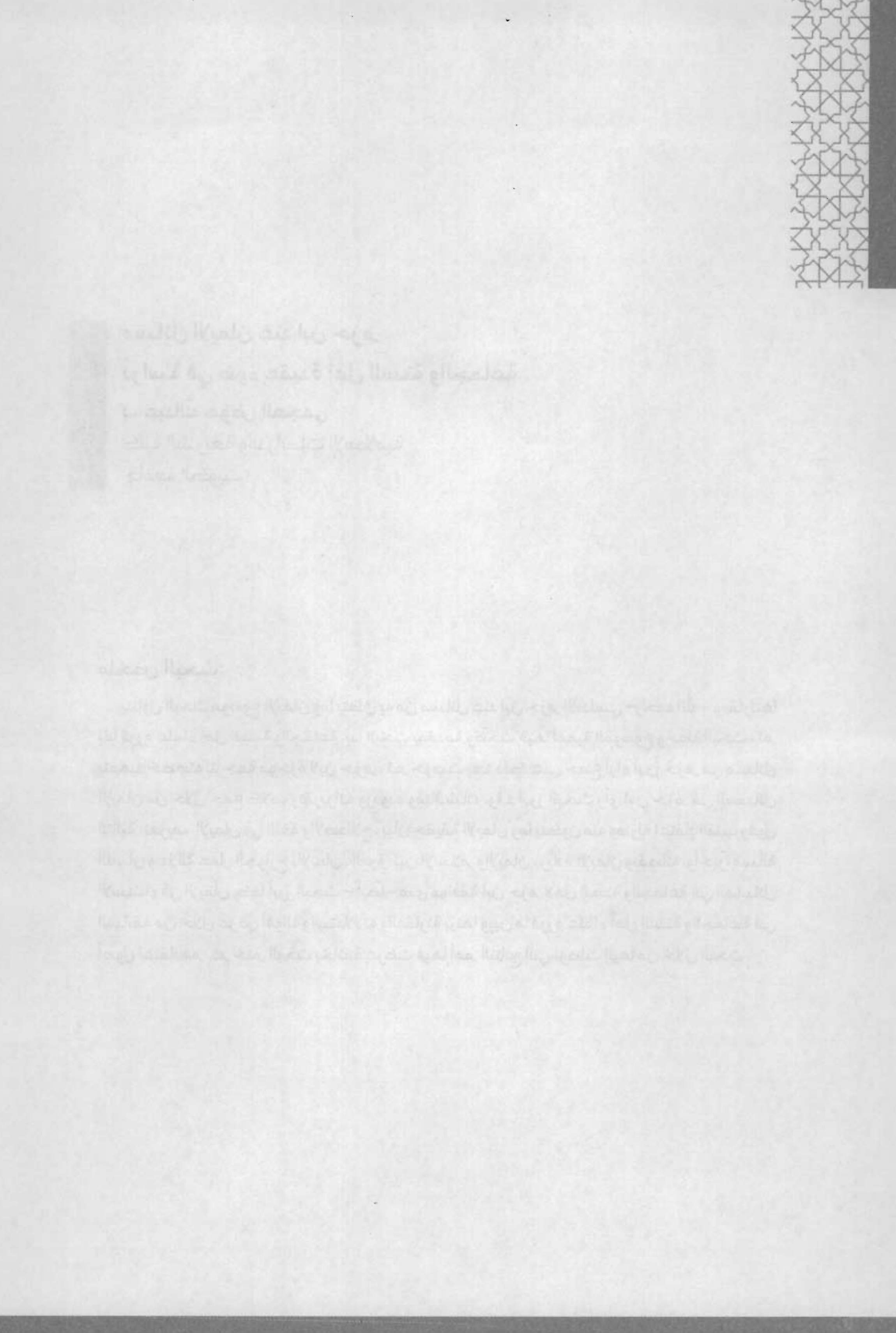
# مسائل الإيمان عند ابن حزم
## دراسة في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة


**د. عبدالله عوض العجمي**
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الكويت



### ملخص البحث:

يتناول البحث موضوع الإيمان وما يتعلق به من مسائل عند ابن حزم الأندلسي –رحمه الله– ومقارنتها بما قرره علماء أهل السنة والجماعة .بدأ البحث بمقدمة وضّحت فيها أهمية الموضوع وخطة البحث ، ثم بتمهيد خصصته لترجمة موجزة لابن حزم ، ثم حرصت بعد ذلك على جمع آراء ابن حزم في مسائل الإيمان من خلال جمع كلامه وتقريراته وردوده ومناقشاته .وقد أبرز البحث رأي ابن حزم في المسائل التالية :تعريف الإيمان في اللغة والاصطلاح ، بيان حقيقة الإيمان وما يتكون منه ومنزلة اعتقاد القلب وقول اللسان وعلاقة عمل الجوارح بالإيمان ، الفرق بين الإسلام والإيمان ، زيادة الإيمان ونقصانه ،وأخيرًا مسألة الاستثناء في الإيمان .كما أبرز البحث – أيضًا– مدى موافقة ابن حزم لأهل السنة والجماعة في المسائل السابقة من خلال عرض أقواله واستدلالاته والمقارنة بينها وبين ما قرره علماء أهل السنة والجماعة في أصول اعتقادهم .ثم ختم البحث بخاتمة عرضت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث .



## المقدمـــة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد...

فيُعدّ ابن حزم - رحمه الله - أحد علماء الإسلام المبرزين الذين عرفوا بسعة علمهم وقوة حجتهم وكثرة تواليفهم، فهو - رحمه الله - عالم في الفقه، والحديث، والأدب، والملل والنحل، واللغة، والأنساب، والتاريخ وغيرها، وقد اشتهر عنه القول بالظاهر في الفروع حتى عرف به ونسب إليه. إلا أن المتمعن في كتب ابن حزم يلحظ أنه لم يلتزم في الأصول الأخذ بظاهر النصوص كما هو مذهبه في الفروع، بل إنه أوّل الكثير من النصوص الشرعية محاولاً صرفها عن ظاهرها المراد بها، ولهذا قال ابن كثير - رحمه الله - : "والعجب كل العجب أنه كان ظاهرياً في الفروع، لا يقول بشيء من الأقيسة لا الجلية ولا غيرها، وهذا الذي وضعه عند العلماء وأدخل عليه خطأً كبيراً في نظره وتصرفه، وكان مع هذا من أشد الناس تأويلاً في باب الأصول"[1].

وهذا يعني أنه خالف أهل السنة والجماعة في بعض مسائل الاعتقاد، ولاسيما في باب الأسماء والصفات، إذ إن أهل السنة يثبتون ما جاء عن الله وعن رسوله صلى الله عليه وسلم من غير تأويل ولا تعطيل ولا تشبيه، ويمرون النصوص على ظواهرها التي أريدت بها. وسبب انحراف ابن حزم في هذا الباب هو دخوله وتضلعه في العلوم العقلية والفلسفية، فإنه - كما سيأتي في ترجمته - له مؤلفات في المنطق والفلسفة، والمدقق في كلامه - رحمه الله - يظهر له أنه قد تأثر في بعض استدلالاته وتقريراته بآراء الفلاسفة والمتكلمين.

ولما كانت مسائل الإيمان من أهم مسائل الاعتقاد، ومن أول المسائل التي وقع فيها الخلاف بين أهل القبلة، وقد أولاها العلماء - رحمهم الله - اهتمامهم فخصوها بالعناية والتأليف واجتهدوا في الرد على المخالفين فيها، أردت هنا أن أبين رأي ابن حزم في هذه المسائل ومدى موافقته ومخالفته فيها لأهل السنة والجماعة، ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث الذي أسميته: "مسائل الإيمان عند ابن حزم: دراسة في ضوء عقيدة أهل السنة

---

(١) البداية والنهاية لابن كثير (١٥/٧٩٦).

والجماعة".

وقمت فيه بجمع كلام ابن حزم واستدلالاته وتقريراته في مسائل الإيمان من خلال تتبع كتبه وردوده على الفرق المخالفة، وقارنتها بما قرره علماء أهل السنة والجماعة في أصول اعتقادهم.

وقد رأيت أن أقسم البحث إلى مباحث ستة يسبقها مقدمة وتمهيد وتليها خاتمة أثبت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث.

وقد رتبت المباحث كالتالي:

المبحث الأول: تعريف الإيمان عند ابن حزم.

المبحث الثاني: حقيقة الإيمان عند ابن حزم.

المبحث الثالث: علاقة العمل بالإيمان عند ابن حزم.

المبحث الرابع: الفرق بين الإسلام والإيمان عند ابن حزم.

المبحث الخامس: زيادة الإيمان ونقصانه عند ابن حزم.

المبحث السادس: الاستثناء في الإيمان عند ابن حزم.

* * *

**التمهيد:**

ترجمة موجزة لابن حزم[1]:

هو علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب بن صالح بن خلف بن معدان بن سفيان بن يزيد. ويزيد هذا فارسي أسلم، وكان مولى ليزيد بن أبي سفيان صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس الأموي القرشي، وهو المعروف بـ»يزيد الخير« أخو معاوية، ونائب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه على دمشق.

ويكنى بأبي محمد، ويلقب بالظاهري، والأندلسي، والقرطبي، واليزيدي نسبة إلى جده الأقصى يزيد.

ولد يوم الأربعاء في آخر يوم من شهر رمضان سنة ٣٨٤هـ، ونشأ - رحمه الله - نشأةً مترفة، وذلك لمكانة والده الذي كان من وزراء الدولة العامرية، وأخذ تعليمه في البداية على أيدي الجواري، فتعلّم القرآن، وحفظ كثيراً من الأشعار، وعرف الخط، ثم أخذ بعد ذلك يحضر مجلس والده الوزير، وكان يضم الأدباء والشعراء والمفكرين والعلماء، ولكن هذا الرخاء لم يعمر طويلاً فبعد أن بلغ ابن حزم الخامسة عشرة من عمره اجتاحت بلاده الفتن والاضطرابات السياسية.

تلقى أبو محمد العلم على كثير من العلماء من ذوي الرأي والإحاطة من علماء عصره، فقد صحب في صغره أبا علي الحسين بن علي الفاسي، وكانت هذه الصحبة في مجلس أبي القاسم عبدالرحمن بن أبي يزيد الأزدي شيخه وأستاذه، وقد تلقى عليه الحديث والنحو واللغة، وكان - أيضاً - مصاحباً للشيخ أبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر النمري، وسمع من أبي عمر أحمد بن الجسور وهو أول من سمع منه، ومن يحيى بن عبدالرحمن بن مسعود ابن وجه الجنة صاحب قاسم بن أصبغ، وهو أعلى شيخ عنده، وقرأ الفقه على عبدالله بن يحيى بن أحمد بن دحون الفقيه الذي كان عليه مدار الفتيا بقرطبة، ومن شيوخه - أيضاً - مسعود بن سليمان بن مفلت، وقيل إنه أخذ القول

---

(١) مصادر الترجمة: جذوة المقتبس للحميدي (ص٣٠٨)، طبقات الأمم لابن صاعد الأندلسي (ص٧٥-٧٧)، الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة لابن بسام (١٦٧/١)، الصلة لابن بشكوال (٣٩٥/٢)، وفيات الأعيان لابن خلكان (٣٢٥/٣)، سير أعلام النبلاء للذهبي (١٨٤/١٨)، معجم الأدباء لياقوت الحموي (٢٥٠/١٢)، ابن حزم حياته وعصره آراؤه وفقهه للشيخ محمد أبوزهرة.

بالظاهر عنه حتى صار فيه إماماً، وأخذ المنطق عن محمد بن حسن المذحجي المعروف بابن الكتائي، وغيرهم خلق كثير.

وقد كان - رحمه الله - حافظاً عالماً بعلوم الحديث وفقهه، مستنبطاً للأحكام من الكتاب والسنة، متفنناً في علوم جمة، عاملاً بعلمه، زاهداً في الدنيا بعد الرياسة التي كانت له ولأبيه من قبله في الوزارة وتدبير الممالك، متواضعاً ذا فضائل جمة وتواليف كثيرة بلغت نحو أربعمائة مجلد، تضمنت معظم فنون العصر في تلك الحقبة، كالفقه، والأصول، والتاريخ، والأنساب، والسيرة، وأخبار العرب، والنحو، واللغة، والأدب، والملل، والفلك، والفلسفة، والمنطق وغيرها.

ومن أبرز تلك المؤلفات: المحلى في الفقه، والإحكام في أصول الأحكام، والفصل في الملل والأهواء والنحل، والإعراب عن الحيرة والالتباس الواقعين في مذاهب أهل الرأي والقياس، والتقريب لحد المنطق، وجمهرة أنساب العرب، وطوق الحمامة، وأسماء الله الحسنى، وجوامع السيرة، والدرة فيما يلزم الإنسان اعتقاده.

وعرف - رحمه الله - بشدته على من خالفه، حتى قال عنه أبو العباس بن العريف: «كان لسان ابن حزم وسيف الحجاج شقيقين»[1].

وقد عاش حياة مليئة بالمحن والمصائب، فلم يستقر بعد بلوغه العشرين من العمر تقريباً في مدينة أو قرية معينة، بل كان ينتقل بين المدن والقرى الأندلسية، ولم يغادر الأندلس إلى سواها، حتى توفي - رحمه الله - بقرية «منت ليشم» عشية يوم الأحد لليلتين بقيتا من شعبان سنة ٤٥٦هـ، فكان عمره رحمه الله: إحدى وسبعين سنة، وعشرة أشهر، وتسعة وعشرين يوماً.

* * *

(١) تذكرة الحفاظ للذهبي (ص١١٥٤)، وفيات الأعيان لابن خلكان (٣٢٨/٣).

## المبحث الأول: تعريف الإيمان عند الإمام ابن حزم:

أولاً: الإيمان لغةً:

الإيمان لغةً: قيل هو مطلق التصديق، وقيل التصديق نفسه، قال تعالى: ﴿ وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ ﴾ [يوسف: ١٧] أي: بمصدق[١].

وذكر أبو منصور الأزهري اتفاق أهل العلم من اللغويين وغيرهم على أن الإيمان هو: التصديق[٢]. وليس كذلك إذ يرى بعضهم أنه من الأمن ضد الخوف، فهو مأخوذ من الأمان، وأصل الأمن طمأنينة النفس وزوال الخوف[٣].

ويرى ابن حزم - رحمه الله - أن الإيمان في اللغة هو التصديق بالقلب واللسان معاً، إذ ما سمي قط التصديق بالقلب دون التصديق باللسان إيماناً في لغة العرب، وما قال عربي قط: إن من صدّق شيئاً بقلبه فأعلن التكذيب به بلسانه فإنه يسمى مصدقاً به أصلاً، ولا مؤمناً به البتة، وكذلك ما سمي قط التصديق باللسان دون التصديق بالقلب إيماناً في لغة العرب أصلاً على الإطلاق، فلا يطلق التصديق في اللغة على مصدق بلسانه دون قلبه إلا بالإضافة، فيقال: مصدق بلسانه، مكذب بقلبه، ولا يطلق - أيضاً - في اللغة على مصدق بقلبه دون لسانه إلا بالإضافة، فيقال: مصدق بقلبه، مكذب بلسانه، ولا يسمى تصديقاً في لغة العرب ولا إيماناً مطلقاً إلا من صدق بالشيء بقلبه ولسانه معاً[٤].

فأصل الإيمان في اللغة عنده هو" التصديق بالقلب واللسان معاً بأي شيء صدق المصدق، لا شيء دون شيء البتة"[٥].

والظاهر أنه إنما خص التصديق بالقلب واللسان دون العمل؛ لأن العمل عنده وإن كان من الإيمان إلا أن الإيمان يصح بدونه كما سيأتي بيانه.

وقد أخبر الرسول صلى الله عليه وسلم أن التصديق يكون بالأعمال كما قال صلى الله

---

(١) انظر: كتاب العين للخليل بن أحمد (٨/ ٣٨٩).

(٢) انظر: تهذيب اللغة للأزهري (١٥/٥١٣).

(٣) انظر: الصحاح للجوهري (٥/ ٢٠٧١)، المفردات للراغب الأصبهاني (ص٣٥).

(٤) انظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم (٣/١٨٩)، الدرة فيما يجب اعتقاده له (ص٣٣٣)، الإحكام في أصول الأحكام له أيضاً (١/ ٤٩).

(٥) الفصل (٣/ ١٩٢).

عليه وسلم: "والفرج يصدق ذلك أو يكذبه"[1].

وفسّر بعض أهل اللغة الإيمان بما يتضمن عمل القلب، ولم يقصره على تصديقه، ومن ذلك ما ذكره ابن منظور من أن الزجاج قال: "الإيمان إظهار الخضوع والقبول للشريعة، ولما أتى به النبي، واعتقاده وتصديقه بالقلب"[2] وقال الفيروز آبادي: "والإيمان: الثقة وإظهار الخضوع وقبول الشريعة"[3] وقال الجوهري: "الصِّديق مثال الفسِّيق: الدائم التصديق، ويكون الذي يصدق قوله بالعمل"[4].

ولهذا فالذي يترجح عندي في معنى الإيمان في اللغة ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية: أن الإيمان وإن كان يتضمن التصديق فليس هو مجرد التصديق وإنما هو الإقرار، وذلك لأمور:

١-أن الإيمان مأخوذ من الأمن الذي هو الطمأنينة ، كما أن لفظ الإقرار مأخوذ من قرّ يقرّ وهو قريب من آمن يأمن ، لكن الصادق يطمئن إلى خبره والكاذب بخلاف ذلك ، كما يقال : الصدق طمأنينة والكذب ريبة ، فالمؤمن دخل في الأمن كما أن المقر دخل في الإقرار ، ولفظ الإقرار يتضمن الالتزام وهو على وجهين :الإخبار وهو من هذا الوجه كلفظ التصديق والشهادة ونحوهما،وإنشاء الالتزام كما في قوله تعالى :﴿ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي ۖ قَالُوٓا۟ أَقْرَرْنَا ۚ قَالَ فَٱشْهَدُوا۟ وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴾ .وليس هو هنا بمعنى الخبر المجرد ،فإنه سبحانه قال :﴿ وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ ۚ قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي ﴾ فهذا الالتزام للإيمان والنصر للرسول وكذلك لفظ الإيمان فيه إخبار وإنشاء والتزام بخلاف لفظ التصديق المجرد ،فمن أخبر الرجل بخبر لا يتضمن طمأنينة إلى المخبر لا يقال فيه آمن له بخلاف الخبر الذي يتضمن طمأنينة إلى المخبر، والمخبر قد يتضمن خبره طاعة المستمع له وقد لا يتضمن إلا مجرد الطمأنينة

---

(١) رواه البخاري (٥/ ٢٣٠٤) (كتاب الاستئذان، باب زنا الجوارح دون الفرج)، حديث رقم ٦٢٤٣ ومسلم (٤/ ٢٠٤٦)، (كتاب القدر، باب قدر على ابن آدم حظه من الزنا وغيره)، حديث رقم (٦٧٥٣).

(٢) لسان العرب لابن منظور (١٣/ ٢٣)، وانظر أيضاً: تاج العروس للزبيدي (٣٤/ ١٨٧).

(٣) القاموس المحيط للفيروز آبادي (١/ ١٥١٨).

(٤) الصحاح للجوهري (١/ ١٥١).

إلى صدقه ،فإذا تضمن طاعة المستمع لم يكن مؤمنًا للمخبر إلا بالتزام طاعته مع تصديقه ،بل قد استعمل لفظ الكفر – المقابل للإيمان– في نفس الامتناع عن الطاعة والانقياد،فقياس ذلك أن يستعمل لفظ الإيمان كما استعمل لفظ الإقرار في نفس التزام الطاعة والانقياد ،فإن الله أمر إبليس بالسجود لآدم فأبى واستكبر وكان من الكافرين [1].

٢–أن لفظ التصديق إنما يستعمل في جنس الأخبار ،فإن التصديق إخبار بصدق المخبر ،والتكذيب إخبار بكذب المخبر، فقد يصدق الرجل الكاذب تارة وقد يكذب الرجل الصادق أخرى ، فالتصديق والتكذيب نوعان من الخبر وهما خبر عن الخبر ،فالحقائق الثابتة في نفسها التي قد تعلم بدون خبر لا يكاد يستعمل فيها لفظ التصديق والتكذيب إن لم يقدر مخبر عنها بخلاف الإيمان والإقرار والإنكار والجحود ونحو ذلك فإنه يتناول الحقائق والإخبار عن الحقائق أيضًا [2].

ثانياً: الإيمان اصطلاحاً:

ينص ابن حزم في مواضع كثيرة على أن معنى الإيمان في اصطلاح الشريعة قد نقل من موضوعه في اللغة إلى معنى آخر خاص أراده الشارع، وهما وإن كان بينهما علاقة فإن الأسماء الشرعية موضوعة من عند الله – تعالى – على مسميات لم يعرفها العرب قط [3].

فالإيمان وإن كان أصله في اللغة التصديق بالقلب واللسان معاً بأي شيء صدق به المصدق، فإن الشارع أوقعه "على العقد بالقلب لأشياء محدودة مخصوصة معروفة لا على العقد على كل شيء، وأوقعها – أيضاً – على الإقرار باللسان بتلك الأشياء خاصة لا بما سواها، وأوقعها – أيضاً – على أعمال الجوارح لكل ما هو طاعة له – تعالى – فقط، فلا يحل لأحد خلاف الله – تعالى – فيما أنزله وحكم به، وهو – تعالى – خالق اللغة وأهلها، فهو أملك بتصريفها وإيقاع أسمائها على ما يشاء" [4].

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٧/ ٥٣٠–٥٣١).

(٢) انظر: المرجع السابق (٧/ ٥٣٠–٥٣١).

(٣) انظر: الفصل (٣/ ١٩٦)، (٣/ ٢٠٩)، (٣/ ٢٢٤)، (٣/ ٢٢٧).

(٤) الفصل (٣/ ١٩٢) (٣/ ١٨٩)، وانظر أيضاً: الإحكام في أصول الأحكام (١/ ٤٩).

والذي عليه أهل السنة أن الشارع لم ينقل هذه الأسماء عن مسماها في اللغة –كما يقول المعتزلة – بل هي باقية في كلام الشارع على معناها اللغوي غير أنه استعملها مقيدة لا مطلقة ،فلفظ الإيمان أمر به مقيدا بالإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله...وكذلك لفظ الإسلام بالاستسلام لله رب العالمين ، وكذا استعمل لفظ الكفر مقيداً، فلا يقال :إنها منقولة عن موضوعها في اللغة ، ولا أنه زيد في الحكم دون الاسم ، بل الاسم إنما استعمل على وجه يختص بمراد الشارع لم يستعمل مطلقاً .[1]

ويوافق ابن حزم أهل السنة والجماعة في أن الإيمان: "

عقد بالقلب، وقول باللسان، وعمل بالجوارح، ينقص بالمعصية ويزيد بالطاعة"[2].

وهو قول جمهور أهل الإسلام ومذهب الجماعة وأهل السنة وأصحاب الآثار[3]، وقد حكى إجماع أهل السنة على ذلك غير واحدٍ من السلف.

قال الإمام الشافعي: "وكان الإجماع من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ومن أدركناهم يقولون: الإيمان قول وعمل ونية، لا يجزئ واحد من الثلاث إلا بالآخر"[4]، وقال الإمام البغوي: "اتفقت الصحابة والتابعون فمن بعدهم من علماء السنة على أن الأعمال من الإيمان .. وقالوا: إن الإيمان قول وعمل وعقيدة"[5]، وقال الحافظ ابن عبدالبر: "أجمع أهل الفقه والحديث على أن الإيمان قول وعمل، ولا عمل إلا بنية"[6].

* * *

(١) انظر :مجموع الفتاوى (٧/٢٩٨–٤٠٠)

(٢) الدرة (ص٣٢٦)، المحلى (١/١١٠)، وانظر أيضاً: الفصل (٣/١٩١).

(٣) انظر: الفصل (٣/١٩١).

(٤) شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي (٥/٩٥٦).

(٥) شرح السنة للبغوي (١/٣٨–٣٩).

(٦) التمهيد لابن عبدالبر (٩/٢٣٨).

## المبحث الثاني: حقيقة الإيمان عند ابن حزم:

وحقيقة الإيمان - كما يذكر ابن حزم - "متركبة من أشياء إذا اجتمعت صارت إيماناً"[1]، وهي عنده ثلاثة أمور: اعتقاد القلب، وقول اللسان، وعمل الجوارح، وقد دلل - رحمه الله - على كل جزء منها بعدد من الأدلة، وفيما يلي تفصيل ذلك:

اعتقاد القلب:

والأدلة على أن اعتقاد القلب من الإيمان:

قوله تعالى: ﴿ قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا وَلَمَّا يَدۡخُلِ ٱلۡإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمۡ ﴾ [الحجرات: ١٤][2].

وقوله: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحۡزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡكُفۡرِ مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفۡوَٰهِهِمۡ وَلَمۡ تُؤۡمِن قُلُوبُهُمۡ ﴾ [المائدة: ٤١][3].

وقوله: ﴿ إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمۡ يَرۡتَابُواْ وَجَٰهَدُواْ بِأَمۡوَٰلِهِمۡ وَأَنفُسِهِمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴾ [الحجرات: ١٥].

"ونفي الارتياب لا يكون ضرورة إلا بالقلب"[4].

وقوله: ﴿ إِذَا جَآءَكَ ٱلۡمُنَٰفِقُونَ قَالُواْ نَشۡهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ﴾ [المنافقون: ١].

فنصّ الله - تعالى - على أنهم يشهدون بالإيمان، وشهد - عز وجل - بأنهم كفار إذ لم يعتقدوا ذلك بقلوبهم[5].

وقول الرسول صلى الله عليه وسلم في حديث جبريل الطويل لما سأله عن الإيمان: "أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره"[6].

- منزلة اعتقاد القلب عند ابن حزم:

ينص ابن حزم على أن الإيمان لا يصح دون اعتقاد القلب وتصديقه، «فمن نطق بالإيمان

---

(١) الفصل (٣/ ٢١٥).

(٢) انظر: الفصل (٣/ ٢٠٧).

(٣) انظر: الفصل (٣/ ٢٠٧).

(٤) الفصل (٣/ ٢٠٩).

(٥) الدرة (٣٢٧)، وانظر - أيضاً -: الفصل (٣/ ٢٠٨).

(٦) المحلى (١/ ١١١).

ولم يعتقد بقلبه فهو كافر عند الله – تعالى – وعند أهل الإسلام»[1]، وأدلة ذلك:

١-ما ذكر سابقاً من قول الله – عز وجل – : ﴿ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَـٰفِقُونَ قَالُوا۟ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَـٰفِقِينَ لَكَـٰذِبُونَ ﴾ [المنافقون: ١].

فأخبر – تعالى – في هذه الآية أن المنافقين يشهدون بالإيمان بألسنتهم، إلا أنه تعالى حكم بكفرهم إذ لم يعتقدوا ذلك بقلوبهم، ثم أخبرنا تعالى بالمؤمنين من هم، وأنهم الذين آمنوا وأيقنوا بألسنتهم وقلوبهم معاً وجاهدوا في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم، وأخبر أن هؤلاء هم الصادقون[2].

٢-وقوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ۝٨ يُخَـٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ۝٩ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌۢ بِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ ﴾ [البقرة: ٨-١٠][3].

٣-وقوله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحْزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَـٰرِعُونَ فِى ٱلْكُفْرِ مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا بِأَفْوَٰهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ ﴾ [المائدة: ٤١].

٤-أنه يلزم من قال بخلاف هذا صحة إيمان المنافقين لإقرارهم بالإيمان بألسنتهم دون قلوبهم، وهذا قول مخرج عن الإسلام، إذ إن الله – تعالى – قال: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ جَامِعُ ٱلْمُنَـٰفِقِينَ وَٱلْكَـٰفِرِينَ فِى جَهَنَّمَ جَمِيعًا ﴾ [النساء: ١٤٠] وقال عنهم – أيضاً – : ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ ثُمَّ كَفَرُوا۟ فَطُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ ﴾ [المنافقون: ٣] فقطع الله – تعالى – عليهم بالكفر لأنهم أبطنوا الكفر[4].

٥-أن الإقرار باللسان دون عقد القلب لا حكم له عند الله – عز وجل – لأن أحدنا يلفظ بالكفر حاكياً وقارئاً له في القرآن فلا يكون بذلك كافراً حتى يقرّ أنه عقده[5].

وتصديق القلب واعتقاده وإن كان الإيمان لا يصح بدونه، إلا أنه ليس هو الإيمان، خلافاً

---

(١) الدرة (٣٢٦)، وانظر: المحلى (١/١١١)، وسيأتي نص الحديث وتخريجه قريباً.

(٢) انظر: الدرة (٣٢٧)، الفصل (٣/٢٠٨).

(٣) انظر: الفصل (٣/٢٠٧).

(٤) الفصل (٣/٢٠٨).

(٥) الفصل (٣/٢٠٨)، وانظر أيضاً: الإحكام (٥/١٣٦).

للجهمية ومن وافقهم الذين يقولون: إن الإيمان في لغة العرب هو التصديق، وإن القرآن إنما نزل بلسان عربي مبين، وكذا الرسول صلى الله عليه وسلم كان خطابه لنا بلغة العرب، وهذا يعني أن الإيمان في كلام الله وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم يراد به التصديق فقط. وعند تأمل كلام هؤلاء وشبهاتهم نجد أنهم عدلوا في هذا الأصل وغيره عن بيان الكتاب والسنة وأقوال الصحابة والتابعين، واعتمدوا على آرائهم، وعلى ما تأولوه بفهمهم اللغة "وكان الإمام أحمد يقول: أكثر ما يخطئ الناس من جهة التأويل والقياس. ولهذا نجد المعتزلة والمرجئة والرافضة وغيرهم من أهل البدع يفسرون القرآن برأيهم ومعقولهم وما تأولوه من اللغة، ولهذا نجدهم لا يعتمدون على أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين وأئمة المسلمين، فلا يعتمدون على السنة، ولا على إجماع السلف وآثارهم، وإنما يعتمدون على العقل واللغة"[1].

وهذه الحجة التي ذكروها هي في الحقيقة - كما يقول ابن حزم - مبطلة لأقوالهم إبطالاً تاماً كافياً لا يحتاج معه إلى غيره، وذلك لوجوه:

الأول: أن التصديق لا يطلق البتة في اللغة على مصدقٍ بقلبه دون لسانه إلا بالإضافة، فيقال: مصدق بقلبه مكذب بلسانه، ولا يطلق البتة - أيضاً - في اللغة على مصدقٍ بلسانه دون قلبه إلا بالإضافة، فيقال: مصدق بلسانه مكذب بقلبه، حتى إذا اجتمع الأمران سمي حينئذ مصدقاً بالإطلاق[2].

الثاني: أن الإيمان اللغوي الذي هو التصديق لا يختلف اثنان من الأمة أنه ليس هو في الشريعة على ما هو في اللغة، لأن الإيمان في اللغة واقع على كل تصديق، وليس هو في الديانة كذلك، بل هو واقع على عقود مخصوصة، وأقوال يعبر بها عن تلك العقود، وأعمال محدودة، متى تُعدّي شيء من ذلك لم يكن إيماناً، ولهذا لا يختلف اثنان أن النصراني مصدق بإلهية المسيح، ولا يجوز أن يطلق عليه في الشريعة اسم مؤمن، ولا أن يوصف بالإيمان المطلق، بل بالكفر والشرك، وكذلك المسلمون كفار بإلهية المسيح، ولا يجوز أن يطلق عليهم في الشريعة اسم كفار، ولا يوصفون بالكفر المطلق، بل

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ١١٨- ١١٩).

(٢) انظر: الدرة (ص٣٣٣).

بالإيمان والإسلام[1].

الثالث: أن يقال لهم: أخبرونا عمن صدق بالله – تعالى – مؤمناً بلسانه وكفر به جاحداً بقلبه، وعمن صدق بالله – تعالى – مؤمناً بقلبه وكفر به جاحداً بلسانه، من أين استحق عندكم أن يطلق عليه اسم الإيمان بتصديقهما دون أن يطلق عليهما اسم الكفر بجحدهما، وقد اجتمع فيهما جحد وتصديق[2].

الرابع: أن كل كافر في الدنيا فإنه يوم القيامة مصدق بقلبه ولسانه بالله تعالى، وبالنبوة، والبعث، والجزاء، وبالإسلام كله، موقن بذلك كله، فيسألون عن الكفار المخلدين في النار، أكفّار هم مع تصديقهم لكل ذلك؟ أم مؤمنون بتصديقهم المذكور؟ فإن قالوا: هم كفار تركوا مذهبهم، وإن قالوا: بل هم مؤمنون كفروا بالله – تعالى – إذ كذبوه[3].

الخامس: أن أكثر الأسماء الشرعية موضوعة من عند الله – تعالى – على مسميات لم يعرفها العرب قط، هذا أمر لا يجهله أحد من أهل الأرض ممن يدري اللغة ويدري الأسماء الشرعية كالصلاة، فإن موضوع هذه اللفظة في لغة العرب: الدعاء فقط، فأوقعها الله – عز وجل – على حركات محدودة وقراءة مخصوصة في أوقات محدودة، ومنها الزكاة وهي موضوعة في اللغة للنماء والزيادة، فأوقعها الله تعالى على إعطاء مال محدود من جملة أموال موصوفة لقوم محددين في أوقات محدودة، وكذا الصيام وغيرها من الأسماء الشرعية، لم تعرف العرب قط شيئاً من هذا كله فضلاً عن أن تسميه، حتى أتانا بهذا كله الرسول صلى الله عليه وسلم، فظهر بهذا فساد من قال: إن الأسماء لا تنقل في الشريعة عن موضوعها في اللغة[4].

السادس: ثم إن الله تعالى هو خالق اللغة وأهلها، فهو أملك بتصريفها وإيقاع أسمائها على ما يشاء، ولا عجب أعجب ممن وجد لامرئ القيس، أو لزهير، أو لجرير، أو للحطيئة، أو الطرماح، أو لأعرابي أسدي، أو سلمي، أو تميمي، أو من سائر أبناء العرب، بوال

---

(1) الدرة (ص٣٣٣)، وانظر – أيضاً – : الفصل (٣/ ١٩٠) (٣/ ٢٠٥).

(2) انظر: الدرة (ص٣٣٤)، الإحكام (١/ ٤٩).

(3) انظر: المرجع السابق (ص٣٣٤).

(4) انظر: الفصل (٣/ ١٩٦–١٩٧).

على عقبيه لفظاً من شعر أو نثر جعله في اللغة وقطع به ولم يعترض عليه. ثم إذا وجد لله تعالى خالق اللغات وأهلها كلاماً لم يلتفت إليه، ولا جعله حجة، وجعل يصرفه عن وجهه ويحرفه عن مواضعه، ويتحيل في إحالته عما أوقعه الله عليه، وإذا وجد لرسول الله صلى الله عليه وسلم كلاماً فعل به مثل ذلك، مع أنه صلى الله عليه وسلم كان قبل أن يكرمه الله بالنبوة أعلم بلغة قومه وأفصح فيها، وأولى بأن يكون ما نطق به من ذلك حجة من كل خندفي وقيسي وربيعي وإيادي وتيمي وقضاعي وحميري، فكيف بعد أن خصه الله تعالى للنذارة واجتباه للوساطة بينه وبين خلقه وأجرى على لسانه كلامه وضمن حفظه، وحفظ ما يأتي به[1].

والإمام ابن حزم حينما يذكر اعتقاد القلب وتصديقه لا يريد بذلك مجرد اعتقاد القلب صدق المخبر دون الانقياد والخضوع والاستسلام له وهو ما يسمى (عمل القلب)، يدل على ذلك أنه – رحمه الله – يرى أن الاعتقاد هو مجرد استقرار الحكم بشيء ما في النفس [2]، وأن النفس لها فعلان: فعل مجرد لا شركة للجسد معها فيه وهو الاعتقاد، وفعل هو عملها يبعث على تحريك الجسد وهو شيء آخر غير الاعتقاد [3] وهو الذي يسميه العلماء (عمل القلب).

ومن هذا العمل – كما قول ابن حزم – النية، إذ النية عمل النفس، وهي التي تبعث على عمل الجوارح بتحريك النفس لها، وهما عملان متغايران[4]. وفي موضع آخر سمّاه – رحمه الله – عمل القلب، ونصّ على أن عمل الجوارح لا يقبل بدونه، فيقول: »وقد أخبر الله – تعالى – على لسان نبيه – عليه السلام – أنه لا ينظر إلى الصور، فإذا لم ينظر إلى الصور فقد بطل أن يجزئ عمل الصورة المنفرد عن عمل القلب الذي هو النية، وصح أنه – تعالى – إنما ينظر إلى القلب وما قصد به فقط، ولا بيان أكثر من تكذيب الله – عز وجل – المنافقين في شهادتهم أن محمداً رسول الله [5].

---

(1) انظر: الفصل (٣/ ١٩٢).

(2) انظر: الإحكام (١/ ٤٠).

(3) انظر: المرجع السابق (٤/ ٥١٤).

(4) انظر: المرجع السابق (٦/ ٣١٥).

(5) المرجع السابق (٥/ ١٣٦).

بل إنه – رحمه الله – يقرر أن النية التي يعبر عنها بعمل القلب لا يتم الإيمان بدونها، فيقول: »ومثل هذا الإيمان فإنه قول ونية، فمن عدم النية ولفظ بالإيمان فلا إيمان له، ومن عدم القول ونوى الإيمان فلا إيمان له، وإذا كان لا إيمان له فهو كافر«[1].

ومما يدل على هذا – أيضاً – أن ابن حزم – رحمه الله – ينص على أن من عاند الحق بقلبه أو بلسانه فهو كافر، ومن المتقرر عند أهل السنة أن من عمل القلب قبوله وانقياده واستسلامه.

ثم إنه – رحمه الله – رد على من زعم أن الإيمان هو الإقرار باللسان فقط بقول النبي صلى الله عليه وسلم: »من قال لا إله إلا الله مخلصاً من قلبه ..«[2] والمراد أن مجرد التلفظ بالشهادة لا يكفي حتى يعقد قلبه عليها مخلصًا لله تعالى.

ومن ذلك أيضاً أنه يرى أن المقصود بالزيادة في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا ﴾ [التوبة: ١٢٤] هو الخشوع والتلاوة والعمل بما فيها وليس التصديق[3]، والخشوع من أعمال القلب، وهو تفريق واضح بين التصديق الذي هو قول القلب، والخشوع الذي هو من عمله.

فالتصديق والمعرفة وحدها لا تكفي حتى يكون معها خضوع وانقياد واستسلام وإخلاص. وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – أن من قال من الأئمة: إن الإيمان اعتقاد بالقلب وقول باللسان وعمل بالجوارح، جعل القول والعمل اسماً لما يظهر، فاحتاج أن يضم إلى ذلك اعتقاد القلب، ولا بد أن يدخل في قوله: »اعتقاد القلب« أعمال القلب المقارنة لتصديقه مثل حب الله، وخشية الله، والتوكل عليه، ونحو ذلك، فإن دخول أعمال القلب في الإيمان أولى من دخول أعمال الجوارح باتفاق الطوائف كلها[4].

---

(١) المرجع السابق (٥/ ١٤٤).

(٢) انظر: الفصل (٣/ ٢٠٦)، والحديث رواه الإمام أحمد في المسند (٥/ ٢٣٦) حديث رقم: (٢٢١١٣).

(٣) انظر: الدرة (ص٣٣٨).

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (٧/ ٥٠٦).

قول اللسان:

والمراد به النطق بشهادة الإسلام، شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله[1]، والأدلة على أن قول اللسان من الإيمان – كما يذكرها ابن حزم – ما يلي:

• قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴾ [الحجرات: ١٥]، فالله – تعالى – في هذه الآية نص على أن الإيمان شيء قبل نفي الارتياب، ونفي الارتياب لا يكون ضرورة إلا بالقلب وحده، فصح أن الإيمان إذ هو قبل نفي الارتياب شيء آخر غير نفي الارتياب، والذي قبل نفي الارتياب هو القول باللسان[2].

• وقول الرسول صلى الله عليه وسلم : "أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ويؤمنوا بما أرسلت به، فإن فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله"[3].

• وقوله صلى الله عليه وسلم لعمه أبي طالب: "قل كلمة أحاج لك بها عند الله عز وجل"[4]، والمراد: أحاج لك بها عند الله على ظاهر الأمر، وحسابه على الله تعالى[5].

• ومن الأدلة التي ذكرها ابن حزم: إجماع أهل الإسلام على ذلك فيقول – رحمه الله – : "وما اختلف قط اثنان لا من المؤمنين ولا من الكفار في أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم جميع الصحابة أولهم عن آخرهم، ثم جميع أهل الإسلام، قرناً بعد قرن إلى يومنا هذا شهدوا ويشهدون بالكفر على من امتنع من الإعلان بشهادة الإسلام بلسانه، وعلى أن له وعليه جميع أحكام الكفر عند الله تعالى بلا خلاف"[6].

وليس المقصود بالشهادتين مجرد النطق بهما، بل لا بد من التصديق بمعناهما،

---

(١) انظر: الدرة (٣٣٥)، الفصل (٢٠٦/٣).

(٢) انظر: الفصل (٢٠٩/٣).

(٣) الفصل (٢٠٦/٣)، وهذا الحديث ذكره ابن حزم بالمعنى، وهو عند البخاري في الصحيح (١٧/١) (كتاب الإيمان، باب + فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم ؟ حديث رقم (٢٥)، ومسلم في الصحيح أيضاً (٥١/١) (كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله .. ) حديث رقم (٢٠).

(٤) رواه البخاري في صحيحه (١٤٠٩/٣) (كتاب فضائل الصحابة، باب قصة أبي طالب) حديث رقم (٣٦٧١).

(٥) الفصل (٢٠٧/٣).

(٦) الدرة (ص٣٣٥)، وانظر: المحلى (١١١/١).

والقيام بحقهما، وإخلاص العبادة لله وحده، وإن كنا نحكم في الظاهر لمن أتى بهما بالإسلام كما أجمع عليه أهل الإسلام، إلا أنه لا يقطع على أنه عند الله تعالى مؤمن[1].

وقد زعمت الكرامية ومن وافقهم أن الإيمان إنما هو الإقرار باللسان فقط[2]، واحتجوا بأمور[3]:

١-بأن النبي صلى الله عليه وسلم وجميع أصحابه - رضي الله عنهم - وكل من بعدهم قد صح إجماعهم على أن من أعلن بلسانه شهادة الإسلام فإنه عندهم مسلم محكوم له بحكم الإسلام.

٢-وبقول الرسول صلى الله عليه وسلم في الأمة السوداء :"أعتقها فإنها مؤمنة".

٣-وبقوله صلى الله عليه وسلم لعمه أبي طالب: "قل كلمة أحاج لك بها عند الله عز وجل".

وكل هذا لا حجة لهم فيه - كما يقول ابن حزم - وتفصيل ذلك كما يلي[4]:

١-أما الإجماع المذكور فصحيح، وإنما حكمنا لهم - كما سبق - بحكم الإيمان في الظاهر، ولم نقطع على أنهم عند الله - تعالى - مؤمنون.

٢-أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: "أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ويؤمنوا بما أرسلت به، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله"[5].

---

(١) انظر: الفصل (٣/٢٠٦).

(٢) تجدر الإشارة هنا إلى أن ابن حزم -رحمه الله- قد أخطأ في حكاية مذهب الكرامية في الإيمان ،وذلك أنه قال :"وذهب قوم إلى أن الإيمان هو إقرار باللسان بالله تعالى وإن اعتقد الكفر بقلبه فإذا فعل ذلك فهو مؤمن من أهل الجنة ، وهذا قول محمد بن كرام السجستاني وأصحابه" الفصل (٣/٢٢٧) وهذا يعني أن الكرامية يقولون بنجاة المنافق وأنه من أهل الجنة. والصواب أنهم يقولون:إن الإيمان اسم للقول باللسان وإن لم يكن معه اعتقاد بالقلب ، غير أنهم لا يخالفون في الحكم فهذا الإيمان- عندهم- هو إيمان المنافقين ولا ينفع صاحبه في الآخرة.انظر: شرح العقيدة الأصبهانية لابن تيمية (ص١٨٢)، مجموع الفتاوى (٧/٤٧٥).

ومع هذا فقد جعل ابن حزم القول بنجاة المنافقين لازمًا لقول الكرامية كما سيأتي.

(٣) انظر: الفصل (٣/٢٠٦).

(٤) انظر: المرجع السابق (٣/٢٠٦-٢٠٧).

(٥) سبق تخريجه.

٣-وقال صلى الله عليه وسلم أيضاً: "من قال لا إله إلا الله مخلصاً من قلبه".

٤-وأما قوله صلى الله عليه وسلم في السوداء إنها مؤمنة فظاهر الأمر كما قال - عليه الصلاة والسلام - إذ قال له خالد بن الوليد: رب مصلٍّ يقول بلسانه ما ليس في قلبه، فقال: "إني لم أبعث لأشق عن قلوب الناس".

٥-وأما قوله لعمه: "أحاج لك بها عند الله" فنعم يحاج بها على ظاهر الأمر، وحسابه على الله تعالى.

٦-ثم إنه جاء في نصوص كثيرة - سبق ذكر بعضها -[1] أن الله سبحانه وتعالى نفى الإيمان عن أقوام آمنوا بأفواههم ولم يعقدوا عليه قلوبهم، كقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحۡزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡكُفۡرِ مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفۡوَٰهِهِمۡ وَلَمۡ تُؤۡمِن قُلُوبُهُمۡ ﴾ [المائدة: ٤١].

٧-أنه يلزم من قولهم - كما سبق أيضاً - أن المنافقين مؤمنون لإقرارهم بالإيمان بألسنتهم وهذا قول مخرج عن الإسلام[2].

عمل الجوارح:

والأدلة على أن أعمال الجوارح من الإيمان:

• قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمۡ ﴾ [البقرة: ١٤٣].

قال الإمام ابن حزم: "ولم يزل أهل الإسلام قبل الجهمية والأشعرية والكرامية وسائر المرجئة مجمعين على أنه - تعالى - إنما عنى بذلك صلاتهم إلى بيت المقدس قبل أن تنسخ بالصلاة إلى الكعبة"[3].

• وقوله عز وجل: ﴿ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلۡقَيِّمَةِ ﴾ [البينة: ٥].

فنصّ - تعالى - على أن عبادة الله في حال إخلاص الدين له وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة الواردتين في الشريعة كله دين القيمة، وقد قال - تعالى - : ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُ ﴾ [آل عمران: ١٩] وقال: ﴿ وَمَن يَبۡتَغِ غَيۡرَ ٱلۡإِسۡلَٰمِ دِينٗا فَلَن يُقۡبَلَ مِنۡهُ وَهُوَ فِي

---

(١) انظر ما تقدم عن هذا الأمر.

(٢) انظر ما تقدم عن هذا الأمر.

(٣) الفصل (١٩٤/٣).

﴿ ٱلْأَخِرَةِ مِنَ ٱلْخَسِرِينَ ﴾ [آل عمران: ٨٥] فأخبر - تعالى - "أن الدين هو الإسلام، ونص قبل على أن العبادات كلها والصلاة والزكاة هي الدين، فأنتج ذلك يقيناً أن العبادات هي الدين، والدين هو الإسلام، فالعبادات هن الإسلام"[١]، والإسلام - عند ابن حزم - هو الإيمان كما سيأتي.

• وقوله تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ [النساء: ٦٥].

فسمى الله - تعالى - تحكيم النبي صلى الله عليه وسلم إيماناً، وأخبر الله أنه لا إيمان إلا ذلك، مع أن لا يوجد في الصدر حرج مما قضى، فصح يقيناً أن الإيمان عمل، وعقد، وقول؛ لأن التحكيم عمل، ولا يكون إلا مع القول، ومع عدم الحرج من الصدر وهو عقد[٢].

• وقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ﴾ [الأنفال: ٢-٤].

• وقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَٰهَدُوا بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴾ [الحجرات: ١٥].

• وقال تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُم مِّن وَلَٰيَتِهِم مِّن شَيْءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُوا ﴾ [الأنفال: ٧٢].

فأثبت - عز وجل - لهم الإيمان الذي هو التصديق، ثم أسقط عنا ولايتهم إذ لم يهاجروا، فأبطل بذلك إيمانهم المطلق، ثم قال: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَٰهَدُوا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَوا وَّنَصَرُوٓا أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ﴾ [الأنفال: ٧٤] فصح يقيناً أن هذه الأعمال إيمان حق وعدمها ليس إيماناً[٣].

• وقوله تعالى: ﴿ وَمَن يَكْفُرْ بِٱلْإِيمَٰنِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُۥ وَهُوَ فِي ٱلْأَخِرَةِ مِنَ ٱلْخَسِرِينَ ﴾ [المائدة: ٥] قال ابن حزم: "فالآيات بالألف واللام: إما للعهد، وإما لاستغراق الجنس. فإن كانتا للعهد فقد أشار لهم - تعالى - إلى ما عملوه أنه هو الإيمان، وإن كانتا لاستغراق

---

(١) الفصل (٣/١٩٤-١٩٥).

(٢) انظر: الدرة (٣٣٨)، الفصل (٣/١٩٥) (٣/٢٢١).

(٣) الفصل (٣/٢٠٧)، الدرة (٣٣٦).

الجنس، فهي لفظة واقعة على كل ما هو عند الله تعالى إيمان، وأي هذين الوجهين كان فواجب بهذه الآية أن كل شيء كفر جاحده وحبط عمله فهو إيمان، ولا خلاف بين اثنين من الأمة كلها في أن من كفر بالصلاة، أو بالزكاة، أو بالحج، أو بالعمرة، أو بشيء مما أجمع المسلمون عليه على أن الله – تعالى – بينه على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم ونصّ عليه من أعمال الشريعة فإنه كافر حابط العمل. فصح بنص هذه الآية أن كل ذلك قد سماه الله إيماناً، فكل ذلك إيمان بلا شك"[1].

• ومن الأدلة على ذلك – أيضاً – ما ذكره الإمام ابن حزم – رحمه الله – من الإجماع على أن الصلاة والزكاة والحج والصيام وسائر أعمال البر من الإيمان، ولم يخالف في ذلك إلا جهم ومن اتبعه، ومحمد بن كرام ومن اتبعه[2].

فهذه الأدلة كلها تدل صراحة على أن أعمال الجوارح داخلة في مسمى الإيمان، وأما منزلة الأعمال من الإيمان، وهل يصح الإيمان بدونها، فسوف نفصل الكلام عنه في المبحث التالي.

* * *

(١) الدرة (ص٣٣٦-٣٣٧).

(٢) انظر: المرجع السابق (ص٣٣٠-٣٣٢).

**المبحث الثالث:علاقة العمل بالإيمان عند ابن حزم:**

سبق أن بينّا في أكثر من موضع أن ابن حزم يرى أن أعمال الجوارح من الإيمان، يزيد بزيادتها وينقص بنقصها، وقد استدل - رحمه الله - على ذلك بجملة من الأدلة سبق قريباً ذكر بعضها، ومنها - أيضاً - النصوص الدالة على زيادة الإيمان كقوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِى قُلُوبِ ٱلْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِيمَـٰنًا مَّعَ إِيمَـٰنِهِمْ ﴾ [الفتح: ٤] وقوله: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَزَادَتْهُمْ إِيمَـٰنًا ﴾ [التوبة: ١٢٤] "والمراد بالزيادة هنا العمل الذي لم يكونوا عرفوه ولا عملوه، فدل ذلك يقيناً على أن أعمال البر إيمان"[١].

ولم يرتض - رحمه الله - قول من زعم أنها خارجة عن مسمى الإيمان وأنها ليست إيماناً وإنما هي شرائع الإيمان، ونص على أن هذه التسمية لم يأذن بها الله - تعالى - ولا رسوله صلى الله عليه وسلم ولا أحد من الصحابة - رضي الله عنهم - بل الإسلام هو الإيمان وهو الشرائع، والشرائع هي الإيمان والإسلام[٢].

ومع هذا يقرر أن من ضيع الأعمال كلها فهو مؤمن عاص ناقص الإيمان لا يكفر[٣]، والسبب في ذلك عنده: أن الإيمان وإن كان اسماً مشتركاً يقع على معان شتى كما سبق، إلا أن تلك المعاني منها ما يكون الكفر ضداً له، ومنها ما يكون الفسق ضداً له لا الكفر، ومنها ما يكون الترك ضداً له لا الكفر ولا الفسق، وبيان ذلك كما يلي:

أن الإيمان الذي "يكون الكفر ضداً له هو: العقد بالقلب، والإقرار باللسان، فإن الكفر ضد لهذا الإيمان. وأما الإيمان الذي يكون الفسق ضداً له لا الكفر فهو: ما كان من الأعمال فرضاً، فإن تركه ضد للعمل وهو فسق لا كفر. وأما الإيمان الذي يكون الترك ضداً له فهو: كل ما كان من الأعمال تطوعاً فإن تركه ضد العمل به وليس فسقاً ولا كفراً"[٤].

وقد استدل - رحمه الله - على قوله هذا بأدلة، منها:

- أن الرسول صلى الله عليه وسلم حكم بالكفر على من أبى القول وإن كان عالماً بصحة الإيمان بقلبه، وحكم بالخروج من النار لمن علم بقلبه وقال بلسانه وإن لم يعمل

---

(١) الفصل (٣/١٩٣-١٩٤).

(٢) المرجع السابق (٣/٢٢٢).

(٣) المحلى (١/١١٢)

(٤) الفصل (٣/٢١٢).

خيراً قط[1].

- ومنها ما رواه أبو هريرة – رضي الله عنه – أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "حتى إذا فرغ الله من قضائه بين العباد، وأراد أن يخرج برحمته من أراد من أهل النار أمر الملائكة أن يخرجوا من النار من كان لا يشرك بالله شيئاً ممن أراد الله – عز وجل – أن يرحمه ممن يقول لا إله إلا الله"[2].

وحقيقة قول ابن حزم إن الإيمان اعتقاد وقول وعمل، وإنه مركب من أشياء إذا اجتمعت صارت إيماناً: "كالبلق ليس السواد وحده بلقاً، ولا البياض وحده بلقاً فإذا اجتمعا صارا بلقاً، وكالباب ليس الخشب وحده باباً ولا المسامير وحدها باباً فإذا اجتمعا على شكل سمي حينئذ باباً، وكالصلاة فإن القيام وحده ليس صلاة ولا الركوع وحده صلاة ولا الجلوس وحده صلاة ولا القراءة وحدها صلاة ولا الذكر وحده صلاة ولا استقبال القبلة وحده صلاة أصلاً فإذا اجتمع كل ذلك سمي المجتمع حينئذ صلاة، وكذلك الصيام المفترض والمندوب إليه ليس صيام كل ساعة من النهار على انفرادها صياماً، فإذا اجتمع صيامها كلها سمي صياماً"[3].

فإذا اجتمعت هذه الأمور الثلاثة صار ذلك إيماناً. ثم يفرق بينها في حال الترك، فمن لم يأت باعتقاد القلب أو بقول اللسان لا يصح إيمانه، وأما من لم يأت بالعمل كله فإن إيمانه يكون صحيحاً إلا أنه ناقص ليس كمن يأتي بالعمل.

وهذا القول مخالف لأدلة الكتاب والسنة ولإجماع سلف الأمة وتوضيح ذلك كما يلي:

أولاً: أن الله – سبحانه وتعالى – نفى الإيمان وأطلق الكفر على من تولى عن الطاعة، قال تعالى: ﴿ وَيَقُولُونَ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ وَمَآ أُو۟لَٰٓئِكَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [النور: ٤٧].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "فنفى الإيمان عن من تولى عن العمل وإن كان قد أتى بالقول"[4].

(١) انظر: الدرة (ص٣٣٧–٣٣٨).

(٢) المحلى (١/١١٢).

(٣) الفصل (٣/٢١٥).

(٤) مجموع الفتاوى (٧/١٤٢).

والتولي هو التولي عن الطاعة كما قال تعالى: ﴿ سَتُدْعَوْنَ إِلَىٰ قَوْمٍ أُوْلِى بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَٰتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ فَإِن تُطِيعُوا۟ يُؤْتِكُمُ ٱللَّهُ أَجْرًا حَسَنًا وَإِن تَتَوَلَّوْا۟ كَمَا تَوَلَّيْتُم مِّن قَبْلُ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ [الفتح: ١٦].

وقال تعالى: ﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ۝ وَلَٰكِن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ ﴾ [القيامة: ٣١–٣٢].

فالتولي ليس هو التكذيب – كما هو واضح في التفريق بينهما في الآيات السابقة – وإنما التولي عن الطاعة، فإن الناس عليهم أن يصدقوا الرسول صلى الله عليه وسلم فيما أخبر ويطيعوه فيما أمر، وضد التصديق التكذيب وضد الطاعة التولي[1].

وقال تعالى: ﴿ قُلْ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ ۖ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ [آل عمران: ٣٢].

والآيات في هذا المعنى كثيرة، وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ففي القرآن والسنة من نفي الإيمان عمن لم يأت بالعمل مواضع كثيرة»[2].

ثانياً: أن الله – تعالى – قال: ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ ﴾ [فاطر: ١٠]. قال الإمام الآجري: "فأخبر – تعالى – بأن الكلام الطيب حقيقته أن يرفع إلى الله تعالى بالعمل، فإن لم يكن عمل بطل الكلام من قائله ورد عليه، ولا كلام طيب أجل من التوحيد، ولا عمل من أعمال الصالحات أجل من أداء الفرائض"[3].

ثالثاً: أن الأدلة الشرعية قد دلت على أن تارك الصلاة كافر، وإذا كان من يترك الصلاة يكفر، فمن باب أولى من يترك العمل بالكلية، فقد جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث جابر بن عبدالله رضي الله عنهما أنه قال: "بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة"[4]، وقال صلى الله عليه وسلم أيضاً: "العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر"[5]، وأجمع الصحابة – رضي الله عنهم – على كفر تارك الصلاة[6]. فعن عبدالله

---

(١) انظر: المرجع السابق (٧/ ١٤٢).

(٢) المرجع السابق (٧/ ١٤٢).

(٣) الشريعة للآجري (٢/ ٦٣٢).

(٤) رواه أبو داود في سننه (٤/ ٢١٩) (كتاب السنة، باب في رد الإرجاء) حديث رقم: (٤٦٧٨)، والترمذي في سننه (٥/ ١٣) (كتاب الإيمان، باب ما جاء في تارك الصلاة) حديث رقم (٢٦٢٠)

(٥) رواه الترمذي في سننه (٥/ ١٣) (كتاب الإيمان، باب ما جاء في تارك الصلاة) حديث رقم: (٢٦٢١)، وابن ماجه في سننه (١/ ٣٤٢) (كتاب الصلاة، باب ما جاء فيمن ترك الصلاة) حديث رقم: (١٠٧٩).

(٦) انظر: شرح العمدة لابن تيمية (٢/ ٧٥)، الصلاة حكم تاركها لابن القيم (ص٤٢).

بن شقيق أن أبا هريرة رضي الله عنه قال: "كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرون شيئاً من الأعمال تركه كفر غير الصلاة"[1]، وعن الحسن البصري رضي الله عنه أنه قال: «بلغني أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يقولون: بين العبد وبين أن يشرك فيكفر أن يدع الصلاة من غير عذر"[2].

وقال ابن رجب رحمه الله: "وكثير من علماء أهل الحديث يرى تكفير تارك الصلاة، وحكاه إسحاق – يعني ابن راهويه – إجماعاً منهم، حتى إنه جعل قول من قال: لا يكفر بترك هذه الأركان مع الإقرار بها من أقوال المرجئة، وكذلك قال سفيان بن عيينة»[3].

وذكر ابن حزم أنه روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ومعاذ بن جبل، وابن مسعود، وجماعة من الصحابة رضي الله عنهم، وعن ابن المبارك، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه رحمة الله عليهم وعن تمام سبعة عشر من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم أن من ترك صلاة فرض عامداً ذاكراً حتى يخرج وقتها فإنه كافر مرتد[4].

رابعاً: أن أهل السنة قد أجمعوا على أن الإيمان لا يجزئ ولا يصح إلا بأعمال الجوارح، وقد جاء ذلك صريحاً في كلامهم ومن ذلك:

قول الإمام الشافعي – رحمه الله تعالى – : "وكان الإجماع من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ومن أدركناهم يقولون: الإيمان قول وعمل ونية ولا يجزئ واحد من الثلاثة إلا بالآخر"[5].

وقول الإمام الحميدي – رحمه الله – : "وأخبرت أن ناساً يقولون: من أقر بالصلاة والزكاة والصوم والحج ولم يفعل من ذلك شيئاً حتى يموت، أو يصلي مستدبر القبلة حتى يموت، فهو مؤمن ما لم يكن جاحداً إذا علم أن تركه ذلك في إيمانه إذا كان يقر بالفرائض واستقبال القبلة. فقلت: هذا الكفر الصراح، وخلاف كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وفعل المسلمين، قال الله عز وجل: ﴿ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ

---

(1) رواه الترمذي في سننه (٥/ ١٤) (كتاب الإيمان، باب ما جاء في ترك الصلاة) حديث رقم: (٢٦٢٢).

(2) شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي (٤/ ٨٢٩).

(3) فتح الباري لابن رجب (١/ ٢٢).

(4) انظر: الفصل (٣/ ٢٢٩).

(5) شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي (٥/ ٨٨٦).

مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلۡقَيِّمَةِ﴾ [البينة: ٥]، قال حنبل: قال أبوعبدالله – أو سمعته يقول .: من قال هذا فقد كفر بالله، ورد على الله أمره وعلى الرسول ما جاء به»[1].

وقول الإمام أبي إبراهيم المزني المصري – رحمه الله .: "الإيمان قول وعمل مع اعتقاد بالجنان، قول باللسان وعمل بالجوارح والأركان، وهما سيان ونظامان وقرينان لا نفرق بينهما، لا إيمان إلا بعمل، ولا عمل إلا بإيمان" ثم قال بعد ذلك: "هذه مقالات وأفعال اجتمع عليها الماضون الأولون من أئمة الهدى .."[2].

وقول الإمام ابن بطة – رحمه الله – :"اعلموا – رحمكم الله – أن الله جل ثناؤه وتقدست أسماؤه فرض على القلب المعرفة به والتصديق له ولرسله ولكتبه وبكل ما جاءت به السنة، وعلى الألسن النطق بذلك والإقرار به قولاً، وعلى الأبدان والجوارح العمل بكل ما أمر به وفرضه من الأعمال، لا تجزئ واحدة من هذه إلا بصاحبتها، لا يكون العبد مؤمناً إلا بأن يجمعها كلها حتى يكون مؤمناً بقلبه مقراً بلسانه عاملاً مجتهداً بجوارحه. ثم قال بعد ذلك: "وبكل ما شرحته لكم نزل به القرآن ومضت به السنة وأجمع عليه علماء الأمة"[3].

فهذه أقوال بعض أئمة الدين في حكاية الإجماع على أن الإيمان لا يصح إلا باجتماع الاعتقاد والقول والعمل، وأنه إذا تخلف أحدها فإن الإيمان لا يصح ولا يجزئ، وخالف في هذا ابن حزم ونص على أنه إذا تخلف الاعتقاد أو القول لم يصح الإيمان، وإذا تخلف العمل صح الإيمان مع نقصانه.

خامساً: أن الظاهر والباطن متلازمان، فلا يكون الظاهر مستقيماً إلا مع استقامة الباطن، وإذا استقام الباطن فلا بد أن يستقيم الظاهر، وهذا يعني أنه إذا قام بالقلب التصديق والمحبة، لزم ضرورة أن يتحرك البدن بموجب ذلك من الأقوال الظاهرة والأعمال الظاهرة، فما يظهر على البدن من الأقوال والأعمال هو موجب ما في القلب ولازمه ودليله ومعلوله، وانتفاء اللازم الظاهر يدل على انتفاء الملزوم الباطن[4].

---

(١) السنة للخلال (٥٨٦/٣).

(٢) شرح السنة لأبي إبراهيم المزني (ص٧٧، ٨٩).

(٣) الإبانة الكبرى لابن بطة (٧٢٠/٢).

(٤) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢٧٢/١٠) (٢٧٢/١٨).

سادساً: أنه لا يتصور أبداً أن أحداً يؤمن بالله ورسوله صلى الله عليه وسلم وبما أمرا به بقلبه ولسانه، ثم تتهيأ له أسباب العمل، ويعيش دهره كله لا يعمل لله عملاً، فهذا في حقيقة الأمر لا يتصور إلا مع عدم إيمان وكذب في الدعوى. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "ومن الممتنع أن يكون الرجل مؤمناً إيماناً ثابتاً في قلبه بأن الله فرض عليه الصلاة والزكاة والصيام والحج، ويعيش دهره لا يسجد لله سجدة، ولا يصوم رمضان، ولا يؤدي زكاة، ولا يحج إلى بيته، فهذا ممتنع، ولا يصدر هذا إلا مع نفاق في القلب وزندقة لا مع إيمان صحيح"[١].

ويقول في موضع آخر: "وقد تبين أن الدين لا بد فيه من قول وعمل، وأنه يمتنع أن يكون الرجل مؤمناً بالله ورسوله بقلبه، أو بقلبه ولسانه، ولم يؤد واجباً ظاهراً، لا صلاة ولا زكاة ولا صياماً ولا غير ذلك من الواجبات، ولو قدّر أن يؤدي الواجبات لا لأجل أن الله أوجبها مثل أن يؤدي الأمانة ويصدق الحديث، أو يعدل في قسمه وحكمه من غير إيمان بالله ورسوله لم يخرج بذلك من الكفر، فإن المشركين وأهل الكتاب يرون وجوب هذه الأمور، فلا يكون الرجل مؤمناً بالله ورسوله مع عدم شيء من الواجبات التي يختص بإيجابها محمد صلى الله عليه وسلم"[٢].

ومما سبق كله يتضح لنا أنه لا بد من العمل، إذ لا يصح الإيمان بغير عمل يصدق الإيمان، فلا إيمان إلا بعمل، ولا عمل إلا بإيمان، وهذا هو الذي عليه اعتقاد أهل السنة جميعاً.

مناقشة أدلة ابن حزم:

وأما ما استدل به ابن حزم من أدلة على صحة إيمان من ترك الأعمال بالكلية، فهي في الواقع لا تدل على ما ذهب إليه، وتوضيح ذلك كما يلي:

-قوله: "إن الرسول صلى الله عليه وسلم قد حكم بالكفر على من أبى من القول وإن كان عالماً بصحة الإيمان بقلبه، وحكم بالخروج من النار لمن علم بقلبه ولسانه وإن لم يعمل خيراً قط". وهو يشير بهذا إلى الأحاديث التي وردت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه يخرج من النار قوم لم يعملوا خيراً قط، كحديث أبي سعيد الخدري[٣].

---

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٧/ ٦١٦).

(٢) المرجع السابق (٧/ ٦٢١).

(٣) ويسمى حديث الشفاعة أو حديث الجهنميين، وقد رواه مسلم في صحيحه (١/ ١٦٧) (كتاب الإيمان،

والجواب عن هذا الاستدلال: أنه من المتقرر عند أهل السنة والجماعة أن الحكم في أي مسألة من المسائل لا بد أن يكون من خلال النظر في جميع النصوص الواردة فيها، وقد مر معنا سابقاً نصوص القرآن والسنة التي نفت الإيمان وحكمت بالكفر على من لم يأت بالعمل، وفي هذا الحديث إخبار من الرسول صلى الله عليه وسلم أنه يخرج من النار من لم يعمل خيراً قط، وهذا يعني أنه لا بد من الجمع بين هذه النصوص التي يوهم ظاهرها التعارض، فنقول وبالله التوفيق: إن قوله صلى الله عليه وسلم «لم يعملوا خيراً قط» ليس المراد منه نفي جميع العمل، إذ قد جاء إطلاق هذه العبارة في بعض الأحاديث مع إثبات العمل، فمن ذلك ما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه قال: "إن رجلاً لم يعمل خيراً قط وكان يداين الناس فيقول لرسوله خذ ما تيسر واترك ما عَسُر وتجاوز لعل الله أن يتجاوز عنا، فلما هلك قال الله – عز وجل – له: هل عملت خيراً قط؟ قال: لا، إلا أنه كان لي غلام وكنت أداين الناس فإذا بعثته ليتقاضى قلت له: خذ ما تيسر واترك ما عسر، وتجاوز لعل الله يتجاوز عنا، قال الله تعالى: قد تجاوزت عنك"[1].

وفي هذا الحديث أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يعمل خيراً قط، ثم أثبت له عملاً صالحاً وهو إقراضه للناس وتجاوزه عن المعسرين منهم.

ومنها أيضاً ما رواه أبو بكر الصديق رضي الله عنه أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: "ثم يقول الله عز وجل: انظروا في النار هل تلقون من أحد عمل خيراً قط، قال: فيجدون في النار رجلاً فيقال له: هل عملت خيراً قط؟ فيقول: لا، غير أني كنت أسامح الناس في البيع والشراء، فيقول الله عز وجل: اسمحوا لعبدي كإسماحه إلى عبيدي ..."[2].

وفي هذا الحديث – أيضاً – نفيه أنه عمل خيراً قط، مع أنه كان يسامح الناس في البيع والشراء وهو عمل صالح.

---

باب معرفة طريق الرؤية) حديث رقم: (١٨٣).

(١) رواه النسائي في سننه (٧/٣١٨) (كتاب البيوع، باب حسن المعاملة والرفق في المطالبة) حديث رقم: (٤٦٩٤)، والإمام أحمد في المسند (٢/٣٦١) حديث رقم: (٨٧١٥)، وابن حبان في صحيحه (١١/٤٢٢) (كتاب البيوع، باب الديون) حديث رقم: (٥٠٤٣).

(٢) رواه الإمام أحمد في المسند (١/٤) حديث رقم: (١٥)، وابن حبان في صحيحه (١٤/٣٩٣) (باب ذكر وصف قوله وأول شافع وأول مشفع) حديث رقم: (٢٤٧٦) وابن أبي عاصم في السنة برقم (٧٥١).

ومن هنا فإن هذه اللفظة التي وردت في الحديث: «لم يعملوا خيراً قط» ليس المراد بها ظاهرها الذي يتبادر إلى الأذهان من أنهم تركوا الأعمال بالكلية ولم يعملوا أي عمل، بل المراد بها – كما يقول الإمام ابن خزيمة – لم يعملوا خيراً قط على التمام والكمال لا على ما أوجب عليه وأمر به، إذ هذه اللفظة من الجنس الذي يقول العرب: ينفى الاسم عن الشيء لنقصه عن الكمال والتمام[1].

يقول الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام: «فإن قال قائل: كيف يجوز أن يقال: ليس بمؤمن واسم الإيمان غير زائل عنه؟ قيل: هذا كلام العرب المستفيض عندنا غير المستنكر في إزالة العمل عن عامله إذا كان عمله على غير حقيقته، ألا ترى أنهم يقولون للصانع إذا كان ليس بمحكم لعمله: ما صنعت شيئاً، ولا عملت عملاً، وإنما وقع معناهم ها هنا على نفي التجويد، لا على الصنعة نفسها، فهو عندهم عامل بالاسم وغير عامل في الإتقان، ثم قال بعد ذلك: وقد وجدنا مع هذا شواهد لقولنا من التنزيل والسنة»[2].

يريد بذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم للذي لم يتم صلاته: "ارجع فصلِّ فإنك لم تصلِّ"[3] فأخبره صلى الله عليه وسلم أنه لم يصلِّ مع أنه قد رآه يصلي، وقوله صلى الله عليه وسلم لما سئل عمن صام الدهر فقال: "ما صام وما أفطر"[4] فنفى عنه الصيام مع أنه قد زاد على صيام الناس.

وبهذا التفسير يمكن الجمع بين النصوص، ويزول التعارض الذي قد يتوهمه البعض. وقد حمل بعض أهل العلم هذا الحديث على حالات مخصوصة، كحال من لم يتمكن من العمل، أو كحال بعض شرار الناس آخر الزمان عندما يفشو الجهل ويندرس الدين، كما في الحديث أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: «يدرسُ الإسلام كما يدرسُ وشيُ

---

(١) انظر: التوحيد لابن خزيمة (٢/٧٣٢).

(٢) الإيمان لأبي عبيد (ص٩٠).

(٣) رواه البخاري في صحيحه (١/٢٦٣) (كتاب صفة الصلاة، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها) حديث رقم (٧٢٤).

(٤) رواه مسلم في صحيحه (٢/٨١٩) (كتاب الصيام، باب استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر...) حديث رقم: (١١٦٢).

الثوب حتى لا يدرى ما صيام ولا صلاة ولا نسك ولا صدقة، وليُسرى على كتاب الله – عز وجل – في ليلة فلا يبقى منه آية، وتبقى طوائف من الناس: الشيخ الكبير، والعجوز يقولون: أدركنا آباءنا على هذه الكلمة: لا إله إلا الله، فنحن نقولها.

قال صلة بن زفر لحذيفة – راوي الحديث – : «ما تغني عنهم لا إله إلا الله وهم لا يدرون ما صلاة ولا صيام ولا نسك ولا صدقة؟ فأعرض عنه حذيفة، ثم ردّها عليه ثلاثاً، كل ذلك يعرض عنه حذيفة، ثم أقبل عليه في الثالثة فقال: يا صلة تنجيهم من النار، ثلاثاً»[1].

فقالوا: إن إخراج الله من النار من لم يعمل خيراً قط بوجود أدنى إيمان في قلبه وإقرار بالشهادتين في لسانه إما لعدم تمكنه من أداء ما افترض الله عليه من أركان الإسلام، إذ بمجرد حصول أدنى إيمان في قلبه وشهادة بلسانه خرمته المنية، غير أنه عمل عملاً مفسقاً عالماً به فاستحق دخول النار عليه، وإما لكونه نشأ في مكان قريب من أهل الدين والإيمان فلم يعلم ما أوجب الله على خلقه من تفاصيل الدين والإيمان والإسلام وأركانه، ولم يسأل أهل الذكر عنه، ولم يعلم أن الله أوجب على خلقه المكلفين التفقه في الدين، فهو غير معذور بهذا الجهل، إذ مثله لا يجهل ذلك لقربه من المسلمين، فيعاقبه الله على ترك تعلم ما أوجب الله عليه، ولهذا لا يخلد في النار إن لم يوجد مناف للإسلام من إنكار أمر علم من الدين ضرورة، ولم يمتنع من إجابة إمام المسلمين إذا دعاه لتقويم أركان الدين، بل هو مؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وبالقدر لا ينكر منه شيئاً، وبأركان الإسلام كلها، لكنه جهل تفاصيل ذلك وأحكامه وما يجب عليه منه[2].

وأما استدلاله – رحمه الله – بحديث أبي هريرة – رضي الله عنه – فهو عليه لا له، وذلك أنه قد جاء في الحديث أن الملائكة الذين يأمرهم الله – عز وجل – أن يخرجوا هؤلاء

(١) رواه ابن ماجة في السنن (١٣٤٤/٢) (كتاب الفتن، باب ذهاب القرآن والعلم) حديث رقم: (٤٠٤٩).

(٢) انظر: التوضيح عن توحيد الخلاق للشيخ محمد بن علي بن غريب والشيخ حمد بن معمر والشيخ عبدالله بن محمد بن عبدالوهاب (ص١٠٥–١٠٦)، وإلى هذا القول ذهبت اللجنة الدائمة للإفتاء في المملكة العربية السعودية في فتوى لها برقم: (٢١٤٣٦) بتاريخ ١٤٢١/٤/٨هـ جاء فيها: «وأما ما جاء في الحديث إن قوماً يدخلون الجنة لم يعملوا خيراً قط، فليس هو عاماً لكل من ترك العمل وهو يقدر عليه، وإنما هو خاص بأولئك لعذر منعهم من العمل، أو لغير ذلك من المعاني التي تلائم النصوص المحكمة، وما أجمع عليه السلف الصالح في هذا الباب».

الناس من النار يعرفونهم بأثر السجود، وهذا يعني أنهم من أهل الصلاة، ولهذا لا يصح أن يستدل بهذا الحديث على نجاة وصحة إيمان من ترك الأعمال بالكلية، ونص الحديث كما عند الإمام مسلم: "حتى إذا فرغ الله من القضاء بين العباد وأراد أن يخرج برحمته من أراد من أهل النار أمر الملائكة أن يخرجوا من النار من كان لا يشرك بالله شيئاً ممن أراد الله – تعالى – أن يرحمه ممن يقول لا إله إلا الله فيعرفونهم في النار، يعرفونهم بأثر السجود، تأكل النار من ابن آدم كل شيء إلا أثر السجود، حرّم الله على النار أن تأكل أثر السجود"[1].

* * *

(١) رواه مسلم في الصحيح (١٦٥/١) (كتاب الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية) حديث رقم ١٨٢

**المبحث الرابع: الفرق بين الإسلام والإيمان عند ابن حزم:**

اختلف أهل السنة في مسمى الإسلام والإيمان: هل هما بمعنى واحد؟ أم أن لكل واحد منهما معنى يختلف عن الآخر؟

وهذان اللفظان هما من أكثر الألفاظ وروداً في القرآن والسنة، ومع هذا وقع الخلاف في مسماهما وفي الفرق بينهما؛ والسبب في ذلك أن هذه الأسماء أحياناً ترد مطلقة، وأحياناً تكون مقيدة بقيد، وفي بعض المواضع تقيد بقيد آخر، مما يؤدي إلى الاشتباه في معناها، ومن ذلك مثلاً أن يسمع بعض الناس بعض موارد هذا الاسم ولا يسمع البعض الآخر، ويكون ما سمعه مقيداً بقيد أوجب اختصاصه بمعنى، فيظن أن هذا هو معناه في سائر موارده[1].

ولهذا فالواجب تتبع موارد هذه الأسماء ومعرفة مواقع استعمالها في النصوص الشرعية، ومحاولة الجمع بين تلك الاستعمالات، إذ إنه لا بيان أتم من بيان الله ورسوله، ولا معول على معرفة تفسيرها الصحيح إلا من جهتهما.

ومما ينبغي التنبّه إليه هنا أن هذا الخلاف وإن كان قد وقع فعلاً بين السلف فإنه لم يحدث إلا بعد عصر الصحابة والتابعين، إذ الآثار المنقولة عنهم في هذه المسألة جميعها تدل على اتفاقهم فيها[2].

والخلاف في هذه المسألة مداره على قولين:

القول الأول: أنهما مترادفان، وأنهما اسمان لمسمى واحد.

وهذا القول يروى عن سفيان الثوري[3]، وبه قال البخاري[4]، ومحمد بن نصر المروزي[5]، وابن منده[6]، وابن عبدالبر[7] وغيرهم.

والقول الثاني: التفريق بينهما، وأن لكل منهما معنى يختلف عن الآخر.

---

(١) انظر: الإيمان لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص١٤٧).

(٢) انظر: المرجع السابق (ص٣٤٩).

(٣) انظر: جامع العلوم والحكم لابن رجب (١٠٧/١).

(٤) فتح الباري لابن حجر (٧٩/١).

(٥) تعظيم قدر الصلاة لمحمد بن نصر المروزي (٥٢٩/٢).

(٦) الإيمان لابن منده (٣٢٢/١).

(٧) التمهيد لابن عبدالبر (٢٤٧/٩).

وهو القول المتفق عليه بين الصحابة والتابعين، وبه قال أكثر علماء أهل السنة، وممن نقل عنه ذلك: ابن عباس، والحسن البصري، ومحمد بن سيرين، وقتادة، وحماد بن زيد، وأبو جعفر الباقر، وعبدالرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل، وابن معين، والخطابي، واللالكائي، وابن الصلاح، وابن تيمية، وابن رجب وغيرهم[1].

وقد ذكر ابن حزم – رحمه الله – هذين القولين في كتابه الفصل دون ذكر من قال بهما، وذكر أدلة كل قول فقال: "ذهب قوم إلى أن الإسلام والإيمان اسمان واقعان على معنيين وأنه قد يكون مسلم غير مؤمن، واحتجوا:

١-بقول الله عز وجل: ﴿ قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا وَلَمَّا يَدۡخُلِ ٱلۡإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمۡۖ ﴾ [الحجرات: ١٤].

٢-وبالحديث المأثور عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ قال له سعد: هل لك يا رسول الله في فلان فإنه مؤمن، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أو مسلم"[2].

٣-وبالحديث المأثور عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ أتاه جبريل – عليه السلام – في صورة فتى غير معروف العين، فسأل عن الإسلام فأجابه بأشياء في جملتها: إقام الصلاة وإيتاء الزكاة وأعمال أخر مذكورة في ذلك الحديث، وسأله عن الإيمان فأجابه بأشياء من جملتها أن تؤمن بالله وملائكته ...[3].

٤-وبحديث لا يصح من أن المرء يخرج عن الإيمان إلى الإسلام.

وذهب آخرون إلى أن الإيمان والإسلام لفظان مترادفان على معنى واحد، واحتجوا:

١-بقول الله عز وجل: ﴿ فَأَخۡرَجۡنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ۝٣٥ فَمَا وَجَدۡنَا فِيهَا غَيۡرَ بَيۡتٖ مِّنَ ٱلۡمُسۡلِمِينَ ﴾ [الذاريات: ٣٥، ٣٦].

٢-وبقوله تعالى: ﴿ يَمُنُّونَ عَلَيۡكَ أَنۡ أَسۡلَمُواْۖ قُل لَّا تَمُنُّواْ عَلَيَّ إِسۡلَٰمَكُمۖ بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيۡكُمۡ أَنۡ هَدَىٰكُمۡ لِلۡإِيمَٰنِ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴾ [الحجرات: ١٧][4].

---

(١) انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي (٤/٨١٢–٨١٥)، الإيمان لابن منده (ص٣١١) الإيمان لابن تيمية (ص٣٤٣)، فتح الباري لابن رجب (١/١٣٠)، جامع العلوم والحكم له (١/١٠٧).

(٢) سيأتي نصه وتخريجه قريباً.

(٣) وهو حديث جبريل المشهور وسيأتي نصه وتخريجه قريباً.

(٤) الفصل (٣/٢٢٥–٢٢٦).

رأي ابن حزم:

يذهب الإمام ابن حزم إلى القول بالترادف بين الإسلام والإيمان، وأنهما لفظتان بمعنى واحد[1]. ويستدل لقوله هذا بما سبق ذكره من أدلة لأصحاب هذا القول[2]، ويزيد – أيضاً – قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلۡقَيِّمَةِ ﴾ [البينة: ٥]. فنص – تعالى – على أن عبادة الله في حال إخلاص الدين له وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة الواردتين في الشريعة كله دين القيمة.

وقال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُ ﴾ [آل عمران: ١٩]، وقال: ﴿ وَمَن يَبۡتَغِ غَيۡرَ ٱلۡإِسۡلَٰمِ دِينٗا فَلَن يُقۡبَلَ مِنۡهُ وَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ ﴾ [آل عمران: ٨٥].

فنص – تعالى – أن الدين هو الإسلام، ونص قبل على أن العبادات كلها والصلاة والزكاة هي الدين، فأنتج ذلك يقيناً أن العبادات هي الدين، والدين هو الإسلام، فالعبادات هن الإسلام[3].

وقد سبق ذكر أدلة ابن حزم أن الأعمال من الإيمان، وأن الله سبحانه وتعالى سماها إيماناً في غير ما آية، والمراد هنا أن الله – تعالى – سمى الإسلام بما سمى به الإيمان، وسمى الإيمان بما سمى به الإسلام، فدل ذلك على أنهما مترادفان.

يقول الإمام ابن حزم: "وكل واحد من هذه الأسماء فهو واقع على كل عمل من طاعة الله – عز وجل – فرضه وتطوعه، فكل شيء منها دين وإسلام وإيمان بنص القرآن"[4].

وقد ناقش – رحمه الله – بعض أدلة القول الآخر وردّ عليها، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا وَلَمَّا يَدۡخُلِ ٱلۡإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمۡ ﴾ [الحجرات: ١٤]. فيقرر. رحمه الله – أن المراد بالإسلام هنا هو الاستسلام للملة خوف القتل وهو غير معتقد لها، وهو غير الإسلام المحمود الذي يراد في الإيمان،

---

(١) انظر: الدرة (ص٣٥٩–٣٦٠)، المحلى (١/١١١)، الفصل (٣/٢٢٢).

(٢) انظر: الدرة (ص٣٦٠–٣٦١).

(٣) انظر: الفصل (٣/١٩٤–١٩٥)، المحلى (١/١١١).

(٤) الدرة (٤٣٢).

ولهذا فيمكن القول هنا أن الإسلام لا يرادف الإيمان[١].

وهذا يعني أنه يرى أن الإسلام الشرعي الذي ينفع عند الله - تعالى - يرادف الإيمان، وأما الإسلام المذكور في الآية السابقة فهو إسلام لغوي لا ينفع صاحبه عند الله، ولهذا فهو لا يرادف الإيمان.

وأما استدلالهم بحديث جبريل عليه السلام، فيرد عليه ابن حزم بقوله: »إن الذي صح عنه هذا الخبر قد صح عنه أخبار أخر صحاح، مبينة أن تلك الأشياء التي أخبر - عليه السلام - أنها الإسلام أنها - أيضاً - الإيمان بعينها، مثل قوله: »الإيمان بضع وسبعون شعبة أدناها إماطة الأذى عن الطريق«[٢] وغير ذلك وواجب ضم الأخبار بعضها إلى بعض«[٣].

والقول الصواب في هذه المسألة هو القول الذي اتفق عليه الصحابة والتابعون وبه قال أكثر علماء أهل السنة، وعليه دلت الأدلة من الكتاب والسنة، وتوضيح ذلك كما يلي:

١- ذهب جمهور العلماء إلى أن الأعراب في قوله تعالى: ﴿ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ﴾ [الحجرات: ١٤] ليسوا منافقين، وإنما معهم إسلام وتصديق يثابون عليه، وأن نفي الإيمان عنهم هنا من جنس قول النبي صلى الله عليه وسلم "لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن« وقوله: »لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه"، أي أن المنفي هنا هو الإيمان الواجب وليس أصل الإيمان، فالأعراب في هذه الآية لم يأتوا بالإيمان الواجب فنفي عنهم ذلك وإن كانوا مسلمين معهم من الإيمان ما يثابون عليه[٤].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "والأكثرون يقولون: بل هؤلاء لم يكونوا من المنافقين الذين لا يقبل منهم شيء من أعمالهم وإن كان فيهم شعبة نفاق، بل كان معهم تصديق يقبل معه منهم ما عملوه لله، ولهذا جعلهم مسلمين، ولهذا قال: ﴿ أَنْ هَدَىٰكُمْ لِلْإِيمَٰنِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾ [الحجرات: ١٧]، كما قالوا مثل ذلك في الزاني والسارق

---

(١) انظر: الفصل (٣/٢٢٦)، الدرة (ص٣٦١).

(٢) رواه مسلم في صحيحه (١/٦٣) (كتاب الإيمان، باب بيان عدد شعب الإيمان) حديث رقم: (٥٨).

(٣) الدرة (ص٣٦٢).

(٤) انظر: تفسير ابن كثير (٤/٢٣٤).

وغيرهما ممن نفي عنهم الإيمان مع أن معه التصديق، وهذا أصح الأقوال»[1].

ومما يدل على أن الإسلام المذكور في الآية هو إسلام يثابون عليه وأنهم ليسوا منافقين سياق الآيات، إذ إن الله عز وجل قال بعدها : ﴿ وَإِن تُطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَـٰلِكُمْ شَيْـًٔا ﴾ [الحجرات: ١٤] فدلّ على أنهم إذا أطاعوا ورسوله مع هذا الإسلام آجرهم الله على الطاعة، والمنافق عمله حابط في الآخرة.

ثم إن الله – تعالى – وصفهم بخلاف صفات المنافقين؛ فإن المنافقين يصفهم الله – تعالى – بكفر في قلوبهم، وبأنهم يبطنون خلاف ما يظهرون، وبأنهم يقولون بأفواههم ما ليس في قلوبهم، وبالكذب؛ وهؤلاء لم يصفهم بشيء من ذلك، لكن لما ادعوا الإيمان قال للرسول: ﴿ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَـٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَـٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ﴾ ونفي الإيمان لا يستلزم أن يكونوا منافقين.

ومن ذلك – أيضاً – أن الله سبحانه قال بعدها: ﴿ بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىٰكُمْ لِلْإِيمَـٰنِ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ ﴾ يعني قولكم "آمنا"، والمراد: إن كنتم صادقين فالله يمن عليكم أن هداكم للإيمان، وهذا يقتضي أنهم قد يكونون صادقين في قولهم ذلك.

ثم بين سبحانه وتعالى بعد ذلك وصف المؤمنين الذين أخرج هؤلاء منهم فقال: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَـٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّـٰدِقُونَ ﴾ [الحجرات: ١٥]. وهذا نعت محقق الإيمان، لا نعت من معه مثقال ذرة من إيمان، فدل هذا أن الإيمان المنفي عن هؤلاء الأعراب هو الإيمان الذي نفي عن فساق أهل القبلة الذين لا يخلدون في النار، ونفي هذا لا يلزم منه ثبوت الكفر الذي يخلد صاحبه في النار.

وسياق الآية – أيضاً – يدل على أن الله ذمهم لكونه منّوا بإسلامهم لجهلهم وجفائهم وأظهروا ما في أنفسهم مع علم الله به، فقال تعالى: ﴿ قُلْ أَتُعَلِّمُونَ ٱللَّهَ بِدِينِكُمْ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [الحجرات: ١٦] فلو لم يكن في قلوبهم شيء من الدين لم يكونوا يعلمون الله بدينهم، فإن الإسلام الظاهر يعرفه كل أحد[2].

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٣٤٤).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٧/ ٢٤٢–٢٤٥) (٧/ ٤٧٨).

والمقصود هنا أن هذه الآية أثبتت لهم إسلاماً يثابون عليه، ونفت عنهم الإيمان، وهذا يعني أن الإيمان درجة أعلى من الإسلام.

يقول الإمام ابن كثير: "استفيد من هذه الآية أن الإيمان أخص من الإسلام كما هو مذهب أهل السنة والجماعة"[1].

٢- قوله تعالى: ﴿ فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۝٣٥ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾ [الذاريات: ٣٥-٣٦] هذه الآية استدل بها من قال إن اللفظين مترادفان، والصواب أنها لا تدل على ذلك، إذ إن المراد بالمؤمنين هنا هم قوم لوط أهل بيته إلا امرأته، وهؤلاء مؤمنون، وكل مؤمن مسلم.

قال ابن كثير: "احتج بهذه الآية من ذهب إلى رأي المعتزلة ممن لا يفرق بين مسمى الإيمان والإسلام، لأنه أطلق عليهم المؤمنين والمسلمين، وهذا الاستدلال ضعيف، لأن هؤلاء كانوا قوماً مؤمنين، وعندنا أن كل مؤمن مسلم، ولا ينعكس فاتفق الاسمان ها هنا لخصوصية الحال، ولا يلزم ذلك في كل حال"[2].

وينص بعض العلماء على أن هذه الآية تدل على الفرق بين الإسلام والإيمان؛ وذلك لأن امرأة لوط كانت في أهل البيت الموجودين، ولم تكن من المخرجين الذين نجوا، بل كانت من الغابرين الباقين في العذاب، وكانت في الظاهر مع زوجها على دينه، وفي الباطن مع قومها على دينهم خائنة لزوجها تدل قومها على أضيافه .. والمقصود أن امرأة لوط لم تكن مؤمنة، ولم تكن من الناجين المخرجين، فلم تدخل في قوله: ﴿ فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ وكانت من أهل البيت المسلمين وممن وجد فيه، ولهذا قال تعالى: ﴿ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾ وبهذا تظهر حكمة القرآن حيث ذكر الإيمان لما أخبر بالإخراج، وذكر الإسلام لما أخبر بالوجود[3]، وهذا يعني أن المراد بالمسلمين هنا: المستسلمين في الظاهر.

٣-قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ﴾ [الأحزاب: ٣٥] وفي هذه الآية عطف الله - سبحانه وتعالى - الإيمان على الإسلام،

---

(١) تفسير ابن كثير (٤/ ٢٣٤).

(٢) تفسير ابن كثير (٤/ ٢٥٣).

(٣) مجموع الفتاوى (٧/ ٤٧٣-٤٧٤)، وانظر: بدائع التفسير الجامع لتفسير ابن القيم (٤/ ٢٤٥).

والشيء لا يعطف على نفسه، فدلّ على أن الإيمان معنى زائد على الإسلام[1].

٤-قول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث جبريل لما سأله فقال: "يا محمد أخبرني عن الإسلام، فقال صلى الله عليه وسلم: "الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلاً" قال: صدقت، فعجبنا له يسأله ويصدقه قال: فأخبرني عن الإيمان، قال: "أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره" قال: صدقت قال: فأخبرني عن الإحسان، قال: "أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك ..."[2].

ففرّق النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث بين مسمى الإسلام ومسمى الإيمان ومسمى الإحسان، مما يدلّ على أنها ألفاظ متغايرة.

وقد دلّ الحديث هنا على أن الدين وأهله ثلاث طبقات: أولها: الإسلام، وأوسطها: الإيمان، وأعلاها: الإحسان، ومن وصل إلى العليا فقد وصل إلى التي تليها، فالمحسن مؤمن، والمؤمن مسلم، وأما المسلم فلا يجب أن يكون مؤمنا، وقد جاء هذا - أيضاً - في القرآن، إذ جعل الله - سبحانه - الأمة على هذه الأصناف الثلاثة قال تعالى: ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ﴾ [فاطر: ٣٢]. فالمسلم الذي لم يقم بواجب الإيمان هو الظالم لنفسه، والمقتصد هو المؤمن المطلق الذي أدى الواجب وترك المحرم، والسابق بالخيرات هو المحسن الذي عبد الله كأنه يراه[3].

٥- حديث سعد بن أبي وقاص - رضي الله عنه - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطى رهطاً وسعد جالس، قال: فترك رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً هو أعجبهم، إلي فقلت: يا رسول الله مالك عن فلان، فوالله إني لأراه مؤمناً، فقال صلى الله عليه وسلم: "أو مسلماً"، فسكت قليلاً ثم غلبني ما أعلم منه، فعدت لمقالتي فقلت: مالك عن فلان فوالله إني لأراه مؤمناً، فقال: "أو مسلماً" ثم غلبني ما أعلم منه، فعدت لمقالتي وعاد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال: "يا سعد إني لأعطي الرجل وغيره

---

(١) انظر: الحجة في بيان المحجة للأصفهاني (١/٤٤١، ٤٤٢).

(٢) رواه مسلم في صحيحه (١/٣٨) (كتاب الإيمان، باب الإيمان والإسلام والإحسان) حديث رقم: (٨).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٧/ ٣٥٧-٣٥٨).

أحب إلي منه خشية أن يكبه الله في النار"[1].

وفي هذا الحديث أجاب صلى الله عليه وسلم سعداً بجوابين:

الأول: أن هذا الذي شهدت له بالإيمان قد لا يكون مؤمناً، ولا يعني هذا إنكار كونه مؤمناً؛ وإنما النهي عن القطع بالإيمان، وأن لفظ الإسلام أولى به، فإن الإسلام معلوم بحكم الظاهر، وأما الإيمان فباطن لا يعلمه إلا الله تعالى.

والثاني: إن كان مؤمناً وهو أفضل من أولئك فأنا قد أعطي من هو أضعف إيماناً لئلا يحمله الحرمان على الردة فيكبه الله في النار على وجهه، وهذا من إعطاء المؤلفة قلوبهم[2].

وهذا الحديث دليل واضح على التفريق بين الإسلام والإيمان، يقول الإمام ابن أبي العز الحنفي: "فأثبت له اسم الإسلام، وتوقف في اسم الإيمان، فمن قال: هما سواء كان مخالفاً"[3].

فالأدلة السابقة وغيرها كلها تدل على أن مسمى الإسلام يختلف عن مسمى الإيمان، وأنهما لفظان متغايران.

بقي أن نشير إلى بعض الأحاديث التي وردت عن النبي صلى الله عليه وسلم وجاء فيها تفسير معنى الإيمان بما يشمل الأعمال الظاهرة، كحديث وفد عبد القيس «هل تدرون ما الإيمان بالله؟ شهادة أن لا إله إلا الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان وأن تعطوا من المغانم الخمس"[4] وقوله صلى الله عليه وسلم: "الإيمان بضع وسبعون أو بضع وستون شعبة فأفضلها قول: لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان"[5].

فتحقيق القول فيها أنه قد ثبت في لغة العرب "أن من الأسماء ما يكون شاملاً

---

(١) رواه البخاري (٨/١) (كتاب الإيمان، باب إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة وكان على الاستسلام أو الخوف من القتل) حديث رقم: (٢٧)، ومسلم في الصحيح (٧٥/١) (كتاب الإيمان، باب تألف قلب من يخاف على إيمانه لضعفه) حديث رقم: (١٥٠).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٤٧٤/٧)، شرح صحيح مسلم للنووي (٣٥٨/١، ٣٥٩).

(٣) شرح العقيدة الطحاوية (٤٩٣).

(٤) رواه البخاري في الصحيح (١٥٨٨/٤)(كتاب المغازي، باب وفد عبدالقيس) حديث رقم: (٤١١٠).

(٥) رواه مسلم في الصحيح (٦٣/١) (كتاب الإيمان، باب عدد شعب الإيمان) حديث رقم: (٣٥).

لمسميات متعددة عند إفراده وإطلاقه. فإذا قرن ذلك الاسم بغيره صار دالاً على بعض تلك المسميات، والاسم المقرون به دال على باقيها، وهذا كاسم الفقير والمسكين، فإذا أفرد أحدهما دخل فيه كل من هو محتاج، فإذا قرن أحدهما بالآخر دل أحد الاسمين على بعض أنواع ذوي الحاجات والآخر على باقيها، وكذا اسم الإسلام والإيمان: إذا أفرد أحدهما دخل فيه الآخر، ودل بانفراده على ما يدل عليه الآخر بانفراده، فإذا قرن بينهما دل أحدهما على بعض ما يدل عليه بانفراده، ودل الآخر على الباقي"[1].

والمقصود هنا أن دلالة هذين اللفظين تختلف عند الاقتران والافتراق، فإذا افترقا اتحد معناهما، وإذا اقترنا اختلف معناهما. وأصح الأقوال في معناهما إذا اقترنا هو ما أجاب به النبي صلى الله عليه وسلم جبريل لما سأله عنهما، ففسر الإسلام بالأعمال الظاهرة والإيمان بالأعمال الباطنة.

* * *

(١) جامع العلوم والحكم لابن رجب (١/١٠٥).

## المبحث الخامس: زيادة الإيمان ونقصانه عند ابن حزم:

الكلام في هذه المسألة فرع عن الكلام في حقيقة الإيمان، فمن زعم من المرجئة أن الإيمان هو التصديق بالقلب، أو التصديق بالقلب والقول باللسان، فإن الإيمان عنده لا يزيد ولا ينقص. وفي المقابل من زعم من الوعيدية أن الإيمان قول وعمل واعتقاد وأن كل طاعة من الطاعات هي ركن في الإيمان يزول بزوالها، فإنه – أيضاً – لا يقول بزيادة الإيمان ونقصانه، إذ النقصان عنده مخرج من الإيمان.

وأما أهل السنة والجماعة الذين أجمعوا على أن الإيمان قول وعمل، أو قول وعمل واعتقاد، وأن الناس متفاوتون في هذه الأركان فبعضهم أكمل من بعض، إذ منهم السابق بالخيرات ومنهم المقتصد ومنهم الظالم لنفسه كما قال تعالى: ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَـٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾ [فاطر: ٣٢]، ومنهم المحسن والمؤمن والمسلم كما جاء في حديث جبريل عليه السلام، أجمعوا – أيضاً – على أن الإيمان يزيد وينقص، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، وقد حكى هذا الإجماع جماعة منهم، يقول الإمام البغوي: «اتفقت الصحابة والتابعون فمن بعدهم من علماء السنة على أن الأعمال من الإيمان، ثم قال: وقالوا: إن الإيمان قول وعمل وعقيدة يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية على ما نطق به القرآن في الزيادة وجاء في الحديث"[١].

ويقول الحافظ ابن عبدالبر: "أجمع أهل الفقه والحديث على أن الإيمان قول وعمل، ولا عمل إلا بنية، والإيمان عندهم يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية، والطاعات كلها من الإيمان"[٢].

ويرى أهل السنة والجماعة أن الإيمان يزيد وينقص من أوجه عدة، فهو يزيد وينقص من جهة قول القلب الذي هو معرفته وتصديقه، ومن جهة عمل القلب الذي هو محبته وخشيته وخشوعه وخضوعه وتوكله ورغبته ورهبته وخوفه ورجائه، ومن جهة قول اللسان كتسبيحه وذكره واستغفاره وقراءته للقرآن، ومن جهة أعمال الجوارح

---

(١) شرح السنة للبغوي (٣٨/١–٣٩).

(٢) التمهيد لابن عبدالبر (٢٣٨/٩).

كالصلاة والحج والجهاد والصدقة[1].

ويجدر التنبّه هنا إلى أن قول اللسان إن أريد به الشهادتان فهذا لا تدخله الزيادة والنقصان، وإن أريد به سائر ما يؤدى باللسان كالذكر والتسبيح والاستغفار وقراءة القرآن والنصيحة وغيرها، فحصول الزيادة والنقصان فيه أمر لا يحتاج إلى بيان، وإنما نبهت على هذا لأن من أهل السنة من يطلق قول اللسان ويريد به كل ما يؤدى باللسان كالشهادتين والذكر وقراءة القرآن وغيرها، ومنهم من يفرق بين قول اللسان وعمله، فيجعل قول اللسان خاصاً بالشهادتين، وعمله كل ما لا يؤدى إلا به غير الشهادتين.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: »فالإسلام الذي لا يستثنى فيه: الشهادتان باللسان فقط، فإنها لا تزيد ولا تنقص، فلا استثناء فيها«[2].

رأي ابن حزم:

يوافق ابن حزم أهل السنة والجماعة في قولهم إن الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، فيقول: "الإيمان عقد القلب وقول اللسان وعمل الجوارح ينقص بالمعصية ويزيد بالطاعة"[3].

ويقول أيضاً: ".. وأن كل طاعة وعمل خير فرضاً كان أو نافلة فهي إيمان، وكلّما ازداد الإنسان خيراً ازداد إيمانه، وكلّما عصى نقص إيمانه"[4].

وقد استدل – رحمه الله – بأدلة منها[5]:

١-قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَـٰنًا ﴾ [آل عمران: ١٧٣].

٢- وقوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَزَادَتْهُمْ إِيمَـٰنًا ﴾ [التوبة: ١٢٤].

٣- وقوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِى قُلُوبِ ٱلْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِيمَـٰنًا مَّعَ إِيمَـٰنِهِمْ ﴾ [الفتح: ٤].

---

(١) انظر في تفصيل هذه الأوجه: مجموع الفتاوى (٧/٢٣٢-٢٣٧)، )٥٦٢-٥٧٤)، شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز (٣١٧-٣١٨).

(٢) مجموع الفتاوى (٧/٢٥٩).

(٣) الدرة (ص٣٢٦)، وانظر: المحلى (١/١١٠).

(٤) الفصل (٣/١٨٩).

(٥) انظر: الفصل (٣/١٩٣-١٩٤)، المحلى (١/١١٠).

٤- حديث جبريل - عليه السلام - لما سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الإسلام والإيمان والإحسان ثم قال في آخره: "يا عمر أتدري من السائل؟ قلت: الله ورسوله أعلم، قال: فإنه جبريل أتاكم يعلمكم دينكم"(١).

٥- حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "الإيمان بضع وسبعون شعبة والحياء شعبة من الإيمان"(٢).

٦- وحديث عبدالله بن عمرو أن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أي الإسلام خير؟ قال: "تطعم الطعام وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف«(٣).

٧- وحديث عبدالله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للنساء: »ما رأيت من ناقصات دين وعقل أغلب لذي لب منكن«، قالت امرأة: يا رسول الله وما نقصان العقل والدين؟ قال: "أما نقصان العقل فشهادة امرأتين تعدل شهادة رجل، فهذا نقصان العقل، وتمكث الليالي ما تصلي وتفطر في رمضان فهذا نقصان الدين"(٤).

وقد قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ﴾ [آل عمران: ١٩]. فصح أن الدين هو الإسلام، وقد صح أن الإسلام هو الإيمان، فالدين هو الإيمان، والدين ينقص بنقص الإيمان ويزيد(٥).

ويقرر ابن حزم - رحمه الله - أن "الزيادة تقتضي النقص ضرورة ولا بد، لأن معنى الزيادة إنما هي عدد مضاف إلى عدد، وإذا كان ذلك فذلك العدد المضاف إليه هو بيقين ناقص عند عدم الزيادة"(٦).

وإذا كان ابن حزم - كما سبق - يوافق أهل السنة في القول بزيادة الإيمان ونقصانه، وأنه يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية فهو يخالفهم في أوجه الزيادة والنقص، فيرى ابن

---

(١) المحلى (١/١١١).

(٢) المرجع السابق (١/١١١).

(٣) المحلى (١/١١١)، والحديث رواه البخاري في الصحيح (١/١٩) (كتاب الإيمان، باب إفشاء السلام من الإسلام) حديث رقم: (٢٨).

(٤) المحلى (١/١١١)، والفصل (٣/١٩٧)، والحديث رواه مسلم في الصحيح (١/٨٦) (كتاب الإيمان، باب بيان نقصان الإيمان بنقصان الطاعات ..) حديث رقم: (٧٩).

(٥) المحلى (١/١١١).

(٦) الفصل (٣/١٩٧).

حزم أن الزيادة والنقص لا تكون إلا في العمل، عمل الجوارح وعمل القلب، وأما اعتقاد القلب وتصديقه فلا يحصل فيه زيادة ولا نقص.

ولهذا ينص – رحمه الله – على أن الزيادة في الآيات السابقة المقصود بها العمل الذي لم يكونوا عملوه ولا عرفوه ولا صدقوا به قط، ولا كان جائزاً لهم أن يعتقدوه ويعملوا به، بل كان فرضاً عليهم التكذيب بوجوبه، كما أن الزيادة لا تكون إلا في كمية عدد لا فيما سواه، والكمية والعدد في الأعمال والأقوال فقط دون ما سواها[1].

وينصُّ في موضع آخر على أن سبب تفاوت الناس في الإيمان هو تفاوتهم في الأعمال فقط دون غيرها. "فكل واحد فهو ناقص الإيمان بالإضافة إلى من هو أفضل أعمالاً منه، حتى يبلغ الأمر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي لا أحد أتم إيماناً منه، بمعنى أحسن أعمالاً منه"[2].

هذا بالنسبة لأعمال الجوارح، وأما أعمال القلوب فيرى ابن حزم أن المقصود بزيادة الإيمان في قوله تعالى: ﴿ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا ﴾ هو" الخشوع والتلاوة والعمل بما فيها فقط"[3]، والخشوع من أعمال القلب.

كما يذكر أن المقصود بقوله صلى الله عليه وسلم: «إنه يخرج من النار من في قلبه مثقال شعيرة من إيمان، ثم من في قلبه مثقال برة من إيمان، ثم من في قلبه مثقال ذرة من إيمان إلى أدنى أدنى من ذلك» هو من قصد إلى عمل شيء من الخير أو هم به ولم يعمله بعد أن يكون مصدقاً بقلبه بالإسلام مقراً بلسانه. وهذا – أيضاً – من أعمال القلوب[4].

وأما تصديق القلب فإنه لا يتفاضل عنده البتة، ولا يحصل فيه زيادة ولا نقصان[5]، والسبب في ذلك – كما يذكر – أنه لا يخلو كل معتقد بقلب أو مقر بلسانه بأي شيء أقر أو أي شيء اعتقد من ثلاثة أوجه لا رابع لها:

---

(١) انظر: الفصل (٣/ ١٩٤).

(٢) الفصل (٣/٢١١).

(٣) الدرة (ص٣٣٨).

(٤) انظر: الفصل (٣/ ٢٢١).

(٥) انظر: الدرة (ص٣٣٩)، المحلى (١/ ١١٢)، الفصل (٣/ ١٩٣).

-إما أن يصدق بما اعتقد أو أقر.

-وإما أن يكذب بما اعتقد.

-وإما منزلة بينهما وهي الشك.

ثم يقول: فمن المحال أن يكون إنسان مكذبا بما صدق به، ومن المحال أن يشك أحد فيما يصدق به، فلم يبق إلا أنه مصدق بما اعتقد بلا شك. ولا يجوز أن يكون تصديق واحد أكثر من تصديق آخر، لأن أحد التصديقين إذا دخلته داخلة فبالضرورة يدري كل ذي حس سليم أنه قد خرج عن التصديق ولا بد وحصل في الشك، لأن معنى التصديق إنما هو أن يقطع ويوقن بصحة وجود ما صدق به، ولا سبيل إلى التفاضل في هذه الصفة، فإن لم يقطع ولم يوقن بصحته فقد شك فيه فليس مصدقاً به، وإذا لم يكن مصدقاً به فليس مؤمناً به[1].

والتصديق عند ابن حزم لا يتفاضل في مؤمن أو كافر، فكل مؤمن مصدق، وليس كل مصدق مؤمناً، وهو عنده حقيقة المعرفة فقط، فمن عرف أن هذا الشيء حق فقد صدق، سواء كفر بغيره أو لم يكفر، ولهذا فإن التصديق عنده يستوي فيه أكفر الكافرين وهو إبليس وفرعون، وأفضل المؤمنين وهو جبريل ثم سائر الملائكة، وجميع النبيين صلوات الله وسلامه عليهم[2].

كما أنه يرى - رحمه الله - أن التصديق لو نقص منه شيء لبطل عن أن يكون تصديقاً؛ لأن التصديق لا يتبعض، ولصار شكاً[3].

ويرى أهل السنة والجماعة أن تصديق القلب وعلمه ومعرفته يتفاضل ويحصل فيه الزيادة والنقص كما يحصل في عمل القلب وعمل اللسان والجوارح، وبيان ذلك:

١- أن التصديق والعلم الذي في القلب يتفاوت باعتبار الإجمال والتفصيل ،فإنه وإن وجب على جميع الخلق الإيمان بالله ورسوله، ووجب على كل أمة التزام ما يأمر به رسولهم مجملاً، فمعلوم أنه لا يجب في أول الأمر ما وجب بعد نزول القرآن كله، ولا يجب على كل عبد من الإيمان المفصل مما أخبر به الرسل ما يجب على من بلغه غيره،

---

(١) انظر: الفصل (٣/ ١٩٣).

(٢) انظر: الأصول والفروع لابن حزم (ص١٣٩-١٤١).

(٣) انظر: الفصل (٣/ ١٩٧).

والمقصود أن من عرف القرآن والسنن ومعانيها لزمه من الإيمان المفصل بذلك ما لا يلزم غيره. ولو آمن الرجل بالله وبالرسول باطناً وظاهراً، ثم مات قبل أن يعرف شرائع الدين مات مؤمناً بما وجب عليه من الإيمان، وليس ما وجب عليه ولا ما وقع عنه مثل إيمان من عرف الشرائع بتفاصيلها فآمن بها وعمل بها، بل إيمان هذا الأخير أكمل وجوباً ووقوعاً؛ لأن ما وجب عليه من الإيمان أكمل، وكذلك ما وقع منه أكمل، وبهذا يعلم أنه ليس إيمان من آمن بالرسول مجملاً من غير معرفة منه بتفاصيل أخباره، كمن عرف ما أخبر به عن الله وأسمائه وصفاته والجنة والنار والأمم، وآمن به في ذلك كله[1].

قال ابن بطال: »والناس يتفاضلون في تصديق القلب على قدر علمهم ومعاينتهم، فمن زيادته بالعلم قوله تعالى: ﴿ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا ﴾ ، ومن المعاينة قوله تعالى: ﴿ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ ٱلْيَقِينِ ﴾ فجعل له مزية على علم اليقين«[2].

٢- أن العلم والتصديق نفسه يكون بعضه أقوى من بعض وأثبت وأبعد عن الشك والريب، وهذا أمر يشهده كل واحد من نفسه، فإن الإنسان يجد في نفسه أن علمه بمعلومه يتفاضل، كما يتفاضل حاله في سمعه لمسموعه، ورؤيته لمرئيه، وحبه لمحبوبه، وبغضه لبغيضه، ورضاه بمرضيه، ولا ينكر هذا التفاضل أحد، بل من أنكر التفاضل في هذه الحقائق كان مسفسطاً.

فالعلم والتصديق يتفاضل كما تتفاضل سائر صفات الحي من القدرة، والإرادة، والسمع، والبصر، والكلام، وسائر الأعراض من الحركة والسواد والبياض ونحو ذلك، فإذا كانت القدرة على الشيء تتفاوت فكذلك الإخبار عنه يتفاوت، وإذا قال القائل: العلم بالشيء الواحد لا يتفاضل كان بمنزلة قوله القدرة على المقدور الواحد لا تتفاضل.

فما من صفة من صفات الحي وأنواع إدراكاته وحركاته بل وغير صفات الحي إلا وهي تقبل التفاضل والتفاوت إلى ما لا يحصره البشر، ومن ذلك معرفة القلب وتصديقه إذ يحصل فيها التفاضل والتفاوت أعظم من ذلك بكثير، فالمعاني التي يؤمن بها من معاني أسماء الرب وكلامه يتفاضل الناس فيها وفي معرفتها أعظم من تفاضلهم في معرفة

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٧/ ٢٣٢، ٥٦٤)، وانظر - أيضاً -: مسائل الإيمان للقاضي أبي يعلى ص٤٠٠.

(٢) شرح صحيح البخاري لابن بطال (١/ ١٠٣).

غيرها[1].

يقول الإمام النووي: «والأظهر - والله أعلم - أن نفس التصديق يزيد بكثرة النظر وتظاهر الأدلة، ولهذا يكون إيمان الصديقين أقوى من إيمان غيرهم بحيث لا تعتريهم الشبه ولا يتزلزل إيمانهم بعارض، بل لا تزال قلوبهم منشرحة نيرة وإن اختلفت عليهم الأحوال، وأما غيرهم من المؤلفة قلوبهم ومن قاربهم ونحوهم فليسوا كذلك»[2].

٣-أن التصديق المستلزم لعمل القلب أكمل من التصديق الذي لا يستلزم عمله، فالعلم الذي يعمل به صاحبه أكمل من العلم الذي لا يعمل به، وإذا كان شخصان يعلمان أن الله حق ورسوله حق والجنة حق والنار حق، وهذا علمه أوجب له محبة الله وخشيته والرغبة في الجنة والهرب من النار، والآخر علمه لم يوجب ذلك، عُلم يقيناً أن علم الأول وتصديقه أكمل من علم الآخر وتصديقه[3].

٤-أن الإيمان يتفاضل من جهة ذكر الإنسان بقلبه لما أمره الله - تعالى - به واستحضاره لذلك، بحيث لا يكون غافلاً عنها، فإن من كانت حالته كذلك كان إيمانه أكمل ممن صدق به وغفل عنه، والسبب في ذلك أن الغفلة تضاد كمال العلم والتصديق والذكر، والاستحضار يكمل العلم واليقين.

ولهذا قال عمير بن حبيب: "إذا ذكرنا الله وحمدناه وسبحناه فتلك زيادته، وإذا غفلنا ونسينا وضيعنا فذلك نقصانه" وقال تعالى: ﴿ وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ ﴾ [الكهف: ٢٨]. وقال أيضاً: ﴿ وَذَكِّرْ فَإِنَّ ٱلذِّكْرَىٰ تَنفَعُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الذاريات: ٥٥].

ثم إنه كلّما تذكر الإنسان ما عرفه قبل ذلك وعمل به حصل له معرفة شيء آخر لم يكن عرفه قبل ذلك، وعرف من معاني أسماء الله وآياته ما لم يكن عرفه قبل ذلك، وهذا أمر يجده في نفسه كل مؤمن[4].

٥-أن الإنسان قد يكون مكذباً ومنكراً لأمور لا يعلم أن الرسول صلى الله عليه وسلم

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٧/ ٢٣٤، ٥٦٤-٥٦٥).

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي (١/ ١٠٥).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٧/ ٢٣٤).

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (٧/ ٢٣٥-٢٣٦).

أخبر بها وأمر بها، ولو علم ذلك لم يكذب ولم ينكر، بل قلبه جازم بأنه لا يخبر إلا بصدق ولا يأمر إلا بحق، ثم يسمع الآية أو الحديث أو يتدبر ذلك أو يفسر له معناه أو يظهر له ذلك بوجه من الوجوه، فيصدق بما كان مكذباً به، ويعرف ما كان منكراً، وهذا تصديق جديد، وإيمان جديد ازداد به إيمانه، ولم يكن قبل ذلك كافراً بل جاهلاً[1].

فظهر بما سبق مما لا يدع مجالاً للشك أن تصديق القلب وعلمه ومعرفته تقبل الزيادة والنقصان، وأن الناس متفاوتون فيها كتفاوتهم في الأعمال.

* * *

(1) انظر: المرجع السابق (٧/ ٢٣٧).

**المبحث السادس:الاستثناء في الإيمان عند ابن حزم:**

هذه المسألة من المسائل المهمة في موضوع الإيمان، والمراد بها أن يقول المرء إذا سئل: أمؤمن أنت؟ أنا مؤمن إن شاء الله، أو آمنت بالله، أو يقول: أرجو، والمقصود أنه لا يقطع بذلك.

وأول من أظهر هذه المسألة وخاض فيها هم المرجئة، وإنما فعلوا ذلك ليحتجوا بها على قولهم إن الإيمان هو التصديق فقط دون الأعمال، ذلك أن الإنسان يعلم من نفسه أنه ليس بكافر، بل يجد في قلبه أنه مصدق بما جاء به الله ورسوله صلى الله عليه وسلم فيقول: أنا مؤمن، فيتوصلون بذلك إلى أن الإيمان هو التصديق دون الأعمال، لأنه جزم بأنه مؤمن، ولو كان الإيمان متضمناً للأعمال لما جزم بذلك إذ إنه قطعاً لم يفعل كل ما أمر به، ولهذا قال عبدالرحمن بن مهدي رحمه الله: «أصل الإرجاء من قال: إني مؤمن»[1].

ومن هنا يظهر لنا أن هذه المسألة متعلقة بالمسألة السابقة وهي زيادة الإيمان ونقصانه، وذلك أن من رأى أن الإيمان شيء واحد لا يتجزأ ولا يزيد ولا ينقص وأن الناس لا يتفاضلون فيه فهذا يرى عدم جواز الاستثناء في الإيمان، وأما من قال إن الإيمان يزيد وينقص وأن أهله متفاوتون فيه فإنه يقول بالاستثناء.

ويمكن حصر الأقوال في مسألة الاستثناء فيما يلي:

القول الأول: تحريم الاستثناء في الإيمان، وهو قول الجهمية والمرجئة.

القول الثاني: وجوب الاستثناء في الإيمان، وهو قول الأشاعرة ومن وافقهم.

القول الثالث: جواز الاستثناء في الإيمان، وهو قول عامة السلف من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من أئمة الدين.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "وأما الاستثناء في الإيمان بقول الرجل: أنا مؤمن إن شاء الله، فالناس فيه على ثلاثة أقوال: منهم من يوجبه، ومنهم من يحرمه، ومنهم من يجوز الأمرين باعتبارين، وهذا أصح الأقوال"[2].

ومذهب أهل السنة والجماعة جواز الاستثناء في الإيمان، وذلك لأن الإيمان عندهم كما سبق اعتقاد وقول وعمل، والإيمان المطلق يلزم منه فعل جميع ما أمر الله به،

---

(١) تهذيب الآثار للطبري (٢/٦٧٩)، الشريعة للآجري (٢/٦٦٤).

(٢) مجموع الفتاوى (٧/٤٢٩).

وترك جميع ما نهى عنه، ولا يستطيع أحد أن يجزم لنفسه بذلك.

والمراد أن الاستثناء إنما يكون لأجل العمل فقط دون القول والتصديق القلبي، إذ قول اللسان وتصديق القلب لا بد منهما ولا يجوز الاستثناء فيهما، وذلك لأن الإنسان يمكن له أن يعلمهما من نفسه قطعاً.

وإلى هذا القول ذهب عامة الصحابة والسلف وأصحاب الحديث، كابن مسعود وأصحابه، والثوري، وابن عيينة، وأكثر علماء الكوفة، ويحيى بن سعيد القطان فيما يرويه عن علماء البصرة، وأحمد بن حنبل، وغيره من أئمة السنة، وهذا متواتر عنهم[1].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "والمأثور عن الصحابة وأئمة التابعين وجمهور السلف، وهو مذهب أهل الحديث وهو المنسوب إلى أهل السنة، أن الإيمان قول وعمل يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، وأنه يجوز الاستثناء فيه"[2].

رأي ابن حزم:

يرى ابن حزم – رحمه الله – أن المرء إذا أراد أن يخبر عما في نفسه مما لا يشك فيه وجب عليه ترك الاستثناء، وذلك لأمور[3]:

١–أن هذه الصفة يعلمها المرء من نفسه يقيناً، إذ إنه يجزم بأنه مصدق بالله عز وجل وبمحمد صلى الله عليه وسلم وبكل ما أتى به، وأنه مقرٌّ بلسانه بكل ذلك.

٢–أن هذه الشهادة في الحقيقة هي من باب التحدث والاعتراف بنعمة الله تعالى، قال عز وجل: ﴿ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴾ [الضحى: ١١]، ولا نعمة أوكد ولا أفضل ولا أولى بالشكر من نعمة الإيمان.

٣–أنه قد فرض على المرء أن يحقن دمه بشهادة التوحيد، ولهذا فالواجب عليه الجزم بذلك دون الاستثناء، وإنما ذهب ابن حزم إلى هذا لأنه لا فرق عنده بين الإسلام والإيمان.

٤–أن الله عز وجل قال: ﴿ قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِىَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٧/ ٤٣٨، ٤٣٩). وانظر – أيضاً – في ذكر أسماء من ورد عنه الاستثناء من الصحابة والتابعين وتابعيهم: شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي (٥/ ١٠٣٩، ١٠٤٠).

(٢) مجموع الفتاوى (٧/ ٥٠٥).

(٣) انظر: الفصل (٣/ ٢٢٨).

رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٦].

وأما إن أريد بالإيمان فعل جميع أعمال البر والطاعات واستيفاؤها فالواجب الاستثناء، لأن من ادعى هذا لنفسه فقد كذب بلا شك، وعلى هذا يحمل ما جاء عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه لما قال رجل عنده: إني مؤمن، فقال له ابن مسعود: "قل إني في الجنة، ولكنا نقول: آمنا بالله وملائكته وكتبه ورسله"[١].

يقول ابن حزم: »وما منع – رضي الله عنه – من أن يقول المرء: إني مؤمن، بمعنى إني مصدق، كيف وهو يقول: قل آمنت بالله ورسله، أي: صدقت«. ولما كان الإيمان والإسلام منقولين عن موضوعهما في اللغة إلى جميع البر والطاعات، صح منع ابن مسعود – رضي الله عنه – من قول: إني مؤمن، على معنى أنه مستوفٍ لجميع الطاعات[٢].

وقول ابن حزم هنا بوجوب الاستثناء مخالف لما عليه أهل السنة والجماعة ، إذ يرى أهل السنة والجماعة –كما سبق– جواز الاستثناء في الإيمان ؛" فالإيمان المطلق يتضمن فعل ما أمر الله به عبده كله ،وترك المحرمات كلها ،فإذا قال الرجل : أنا مؤمن بهذا الاعتبار فقد شهد لنفسه بأنه من الأبرار المتقين القائمين بفعل جميع ما أمروا به وترك جميع ما نهوا عنه فيكون من أولياء الله ،وهذا من تزكية الإنسان لنفسه"[٣] ولا أحد يدعي أنه أتى بذلك فجاز أن يستثنى بهذا الاعتبار ،وهو مأخذ عامة السلف الذين كانوا يستثنون .

يقول الإمام ابن أبي العز الحنفي :"وأما من يجوز الاستثناء وتركه فهم أسعد بالدليل من الفريقين ،وخير الأمور أوسطها ،فإن أراد المستثني الشك في أصل إيمانه منع من الاستثناء وهذا مما لا خلاف فيه ،وإن أراد أنه مؤمن من المؤمنين الذين وصفهم الله في قوله :﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَـٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَـٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ۚ لَّهُمْ دَرَجَـٰتٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ [الأنفال :٢–٤]،وفي قوله تعالى :﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَـٰهَدُوا۟

---

(١) رواه أبو عبيدة في الإيمان (ص٦٧)، وعبدالله بن الإمام أحمد في السنة (٣٢٢/١).

(٢) الفصل (٢٢٨/٣).

(٣) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٤٤٦/٧).

بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴾ [الحجرات:١٥] فالاستثناء حينئذٍ جائز، وكذلك من استثنى وأراد العلم بالعاقبة ،وكذلك من استثنى تعليقًا للأمر بمشيئة الله لا شاكًا في إيمانه ،وهذا القول في القوة كما ترى "[١].

ويؤيد هذا ما جاء عن الإمام أحمد بن حنبل –رحمه الله–أنه قال :"أذهب إلى حديث ابن مسعود في الاستثناء في الإيمان ،لأن الإيمان قول وعمل ،والعمل : الفعل ،فقد جئنا بالقول ونخشى أن نكون قد فرطنا في العمل ، فيعجبني أن نستثني في الإيمان ،نقول :أنا مؤمن إن شاء الله تعالى"[٢].

* * *

(١) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي (٢/٥٣٨)

(٢) السنة للخلال (٣/٦٠٠)

**الخاتمـــة:**

وفي خاتمة هذا البحث أذكر أهم ما توصلت إليه من نتائج:

- أن الإيمان في اللغة عند ابن حزم هو التصديق بالقلب واللسان معاً.
- يوافق ابن حزم أهل السنة والجماعة في أن الإيمان شرعاً هو عقد بالقلب، وقول باللسان، وعمل بالجوارح، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية.
- أن ابن حزم يرى أن أعمال القلوب داخلة في مسمى الإيمان، بل إنه يرى أن الإيمان لا يصح إلا بها، خلافاً لمن نسب إليه القول بعكس ذلك من الباحثين.
- أن ابن حزم – رحمه الله – خالف أهل السنة والجماعة في حكم من ترك العمل بالكلية.
- أن ابن حزم – رحمه الله – يرى أن الإسلام والإيمان لفظتان مترادفتان.
- أن ابن حزم – رحمه الله – وإن كان يوافق أهل السنة والجماعة في القول بزيادة الإيمان ونقصانه فإنه يخالفهم في أوجه الزيادة والنقص، إذ يرى أن اعتقاد القلب وتصديقه لا يحصل فيه زيادة ولا نقص البتة.
- أن ابن حزم – رحمه الله – خالف أهل السنة والجماعة بقوله بوجوب الاستثناء في حال الإيمان المطلق.

* * *

**فهرس المراجع والمصادر:**

- ابن حزم حياته وعصره وآراؤه وفقهه للشيخ: محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة (١٩٧٧م).
- الإبانة الكبرى لابن بطة العكبري، ت: عثمان الأثيوبي، دار الراية، الرياض، الطبعة الثانية (١٤١٨هـ).
- الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم الأندلسي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- الأصول والفروع لابن حزم الأندلسي، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى (١٩٧٨م).
- الإيمان لابن منده، ت: د. علي الفقيهي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية (١٤٠٦هـ).
- الإيمان لأبي عبيد القاسم بن سلام، ت: الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).
- الإيمان لشيخ الإسلام ابن تيمية، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ).
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبدالبر، ت: مصطفى العلوي ومحمد البكري، وزارة الأوقاف، المغرب (١٣٨٧هـ).
- التوضيح عن توحيد الخلاق للشيخ محمد بن علي بن غريب والشيخ حمد بن معمر والشيخ عبدالله بن محمد ابن عبدالوهاب.
- الحجة في بيان المحجة للإصفهاني، ت: د. محمد ربيع المدخلي، دار الراية، الرياض، الطبعة الثانية (١٤١٩هـ - ١٩٩٩م).
- الدرة فيما يجب اعتقاده لابن حزم الأندلسي، مطبعة المدني، القاهرة، تحقيق د. أحمد الحمد ود. سعيد القزفي، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).
- الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة لابن بسام، ت: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، (١٤١٧هـ - ١٩٩٧م).
- السنة لعبدالله بن الإمام أحمد، ت: محمد سعيد القحطاني، دار ابن القيم، الدمام، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ).

-السنة للخلال، ت: د. عطية الزهراني، دار الراية، الرياض، الطبعة الأولى، (١٤١٠هـ – ١٩٨٩م).
– الشريعة للآجري، ت: د. عبدالله الدميجي، دار الوطن، الرياض، الطبعة الثانية (١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م).
– الصارم المسلول على شاتم الرسول لشيخ الإسلام ابن تيمية، ت: محمد الحلواني، محمد شوردي، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ).
– الصحاح للجوهري، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ – ١٩٩٨م)
– الصلة لابن بشكوال، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى (١٩٦٦م).
– الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم الأندلسي، دار المعرفة، بيروت (١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م).
– المحلى شرح المجلى لابن حزم الأندلسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية (١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م).
– المستدرك على الصحيحين للحاكم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الرابعة، (١٤١١هـ – ١٩٩٠م).
– بدائع التفسير الجامع لتفسير ابن القيم، جمع: يسري السيد محمد، دار ابن القيم، الدمام، الطبعة الأولى (١٤١٤هـ – ١٩٩٣م).
– تعظيم قدر الصلاة لمحمد بن نصر المروزي، ت: عبدالرحيم الفريوائي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ).
– تفسير القرآن العظيم لابن كثير، دار الفكر، بيروت (١٤٠١هـ).
– تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري، الدار المصرية للتأليف والترجمة – القاهرة – الطبعة الأولى.
– جامع العلوم والحكم لابن رجب، ت: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة السابعة (١٤١٧هـ – ١٩٩٧م).
– جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس لأبي عبدالله الحميدي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، الطبعة الأولى (١٩٦٦م).
– رسائل ابن حزم الأندلسي تحقيق: د. إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات

والنشر، بيروت، الطبعة الأولى (١٩٨٣م).
- زيادة الإيمان ونقصانه وحكم الاستثناء فيه د. عبدالرزاق البدر، دار كنوز إشبيليا، الرياض، الطبعة الثانية (١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م).
- سنن ابن ماجه، ت: محمد فؤاد عبدالباقي، دار الفكر، بيروت (بدون تاريخ).
- سنن أبي داود لسليمان بن أشعث السجستاني، دار الفكر، بيروت، تحقيق: محيي الدين عبدالحميد.
- سنن الترمذي، ت: أحمد محمد شاكر وآخرين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (بدون تاريخ).
- سير أعلام النبلاء، الذهبي، ت: شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة التاسعة (١٤١٣هـ).
- شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي، ت: د. أحمد سعد الحمدان، دار طيبة، الرياض (١٤٢٠هـ).
- شرح السنة لأبي إبراهيم المزني، ت: جمال عزوز، مكتبة الغرباء الأثرية، الرياض، الطبعة الأولى (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م).
- شرح السنة للبغوي، ت: شعيب الأرنؤوط وزهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م).
- شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي، ت: الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثامنة (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).
- شرح صحيح البخاري لابن بطال، ت: ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الثانية (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م).
- شرح صحيح مسلم للنووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية (١٣٩٢هـ).
- صحيح البخاري لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، دار ابن كثير، بيروت، الطبعة الثالثة (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).
- صحيح مسلم للإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، دار إحياء التراث العربي، بيروت (بدون تاريخ).
- طبقات الأمم لابن صاعد الأندلسي، ت: حياة بو علوان، دار الطليعة، بيروت، الطبعة

الأولى (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- فتح الباري لابن حجر العسقلاني، ت: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، (بدون تاريخ).
- كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل لابن خزيمة، ت: د. عبدالعزيز الشهوان، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الخامسة (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م).
- كتاب العين للخليل بن أحمد، ت: د. مهدي المخزومي و د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بيروت (بدون تاريخ).
- لسان العرب لابن منظور، دار صادر للنشر، بيروت، الطبعة الأولى (بدون تاريخ).
- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية جمع الشيخ عبدالرحمن بن محمد بن قاسم وابنه، طبع بأمر الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود، بإشراف الرئاسة العامة لشئون الحرمين الشريفين.
- مسائل الإيمان للقاضي أبي يعلى، دار العاصمة، الرياض، تحقيق: د. سعود الخلف، الطبعة الأولى (١٤١٠هـ).
- مسند الإمام أحمد، مؤسسة قرطبة، القاهرة (بدون تاريخ).
- معجم الأدباء لياقوت الحموي، ت: د. أحمد فريد الرفاعي، مطبعة المأمون (بدون تاريخ).
- مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني، ت: صفوان عدنان داوودي، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م).
- وفيات الأعيان لابن خلكان، ت: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، (بدون تاريخ).

* * *